

الفضاء والفضاء

ويقسم

عمر غرامه العمرو

257.5

ع ع ع

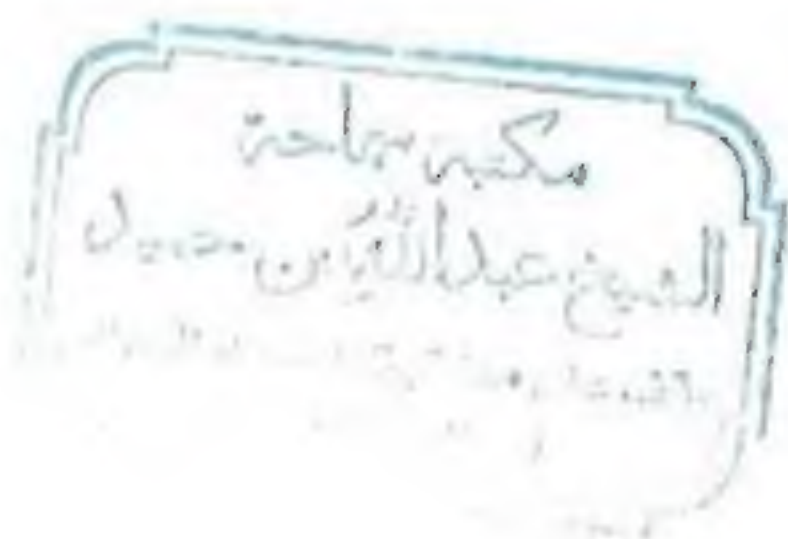
مكتبة عبدالله بن حميد

٥١٤٧١٢

الاسماعة الوالد
عبدالله بن محمد
وفداله

المولى
١٤١٧/٥

القضاء والقضاة



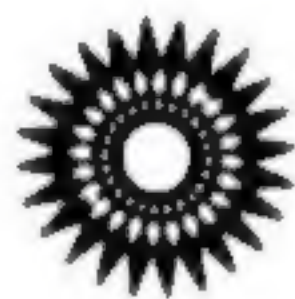
طبع بموافقة ادارة مراقبة الكتب وطبعات المصاحف
برئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد .
برقم ٥/٧٤٥ وتاريخ ١٤/٧/١٤٠٠ هـ .

الطبعة الاولى عام ١٤٠٠ هـ
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا
الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ
بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ

« النساء ٥٨ »



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نعمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادي له وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا ومامنا وقائدنا
محمد عبد الله ورسوله جاء بالأمانة وبلغ الرسالة صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه وسلم وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين • أما بعد :
فإن القضاء أمر كبير عظيم عسير • سهل • فحسير عظيم كبير • على
الذين يتقون ربهم ويقيمون حدوده ، ويخشون عذابه • ويراقبون الله
في سرهم وجهرهم في حلهم وترحالهم وفي حركاتهم وسكناتهم وفي كل شئون
حياتهم الدنيوية • لماذا • ؟!

ليسعدوا في حياتهم الدنيا والآخرة ومن صفاتهم : الزهد والورع
والقول الحسن والعفو عن الناس • ومن أعمالهم التمسك بكتاب الله
وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم • ترى فيهم العدالة وعدم الخشية إلا من
الله • يحبون في الله ويكرهون في الله • فاعزهم الله وثبتهم على الحق
وهداهم إلى سبيل الرشاد • اللهم أجعلنا منهم •

وسهل : على الذين يريدون المناصب ويحبون القيل والقال
ويحبون أن يحملوا بمالم يفعلوا • تراهم يتشلقون بالقرآن وهم جهلاء
بمعانيه • ومن أعمالهم وصفاتهم • ميولهم في الأحكام مع القوي على
الضعيف ، ومع الغني على الفقير ، ومع صاحب الجاه والمنصب على
المتعفف الزاهد • الذي لا منصب له ولا جاه • يحبون في سبيل الشيطان
ويكرهون في سبيله يخشون الناس والله أحق أن يخشوه •
نعوذ بالله من ذلك •

ولهذا كله الفت هذا الموجز المتواضع وسميته (القضاء والقضاة)
وانني اعتبره بمثابة وعظ وارشاد وتذكير وتنبيه • لي أولا
ثم لآخواني في الله الذين كتب لهم منصب القضاء والا يتكلوا ويأمنوا •

بما وصلوا اليه من مناصب وعلوم وغنى . بل يجب على كل مخلوق ان
يعتبر نفسه مقصرا في كل اعماله ويجد ويجتهد ويواصل الزيادة من
العلوم الشرعية . والدعوة الى الله امثالا لقوله تعالى (ولتكن منكم امة
يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وقوله صلى الله
عليه وسلم (الدين النصيحة) وقوله (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده
فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان)
واسأل الله تبارك وتعالى ان يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم وان
ينفع به . وان يثبتنا على دينه وان يجعلنا من عباده الذين يستمعون
القول فيتبعون احسنه انه حسبنا ونعم الوكيل . وصلى الله على نبيينا
محمد وعلى آله وصحبه .

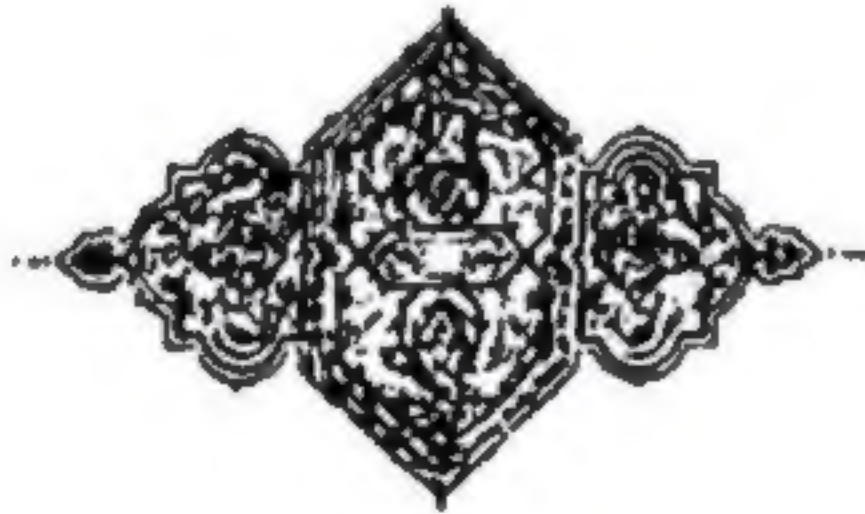
عمر غرامه العمرية
عمر غرامه العمرية



تاريخ القضاء

لم يكن هناك تاريخ معين نستطيع بموجبه تحديد مكان وزمان بدء القضاء ولم يؤلف فيه شيء . ولا أقول أن سلفنا الصالح أهملوا التاريخ . كلا ولكن أقول لعلهم دونوه ضمن ما دونوا . مما هو الآن في أيدينا . لكنه وقع في أيدي أعداء الاسلام . مثل حرب التار وغيره . ولعل سائل يقول كيف كان أساس التاريخ الهجري الذي حفظ من تاريخ هجرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه . حتى الآن ؟ والجواب : هو أن أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى بصك مكتوب الى شعبان فقال : أهو شعبان الماضي أم شعبان القادم أو الذي نحن فيه ؟

ثم أمر رضي الله عنه بوضع التاريخ . على أن يكون من بداية هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة وجعلوا أول السنة معرم الحرام . وكانوا العرب لا يحسنون الحساب والكتابة فتمسكوا بشيء ظاهر يغني عن ذلك وهو ظهور الهلال الذي لا يظهر الا بالليل . واعتبروا ابتداء التاريخ بالليالي . ومن دواعي معرفة تاريخ القضاء . هو معرفة التطورات التي طرأت على الأنظمة القضائية والأحكام الموضوعية في الأزمان المختلفة البائدة . ولتكمّل المعلومات . لا بد من معرفة مصادره التي يمكن اقتباس تاريخ القضاء منها .



مصادر تاريخ القضاء

لا شك أن لكل حديث مصدر ، ومن مصادر تاريخ القضاء :
السنة النبوية ، والسيرة ، والفقه ، والتاريخ ، والتراجم ،
والأدب . وفيه من يقول أن القرآن الكريم ، والحسبة ، والأحكام
السلطانية من مصادر التاريخ .

واقول : أن هذه المصادر . لا علاقة لها بذلك . لأن القرآن الكريم
لم يتعرض لشيء من تاريخ القضاء . لكن فيه دلالة على مشروعيته .
وأما الحسبة : فإنه لا صلة لها بتاريخ القضاء . وقد يقال أن فيها
وجه الشبهة بين ولايتي الحسبة ، وولاية القضاء .

أما الأحكام السلطانية : فهي تتناول الكلام على أحكام ولايات
الدولة المختلفة من الناحية الموضوعية فقط .

ومصادر تاريخ القضاء المذكورة كل منها له خاصيته في نوعية هذا
التاريخ . وهي التي تحفظه ويمكن إيجاده منها بالتعيين التالي :

١ - السنة النبوية : على صاحبها الفضل الصلاة والسلام . وفيها
تاريخ بدء تعيين القضاء وتفويض القضاء إلى القضاة .

٢ - السيرة النبوية : وتحمل في طياتها سيرة النبي صلى الله عليه
وسلم وخلفائه في تعيين القضاة ، وعزلهم وتقرير مرتباتهم
وسير القضاء في قضائهم .

٣ - الفقه : وهو مرجع الأحكام القضائية .

٤ - التاريخ : وهو من أهم مراجع تاريخ القضاء . وهو مجموع
في أمهات التاريخ المعروفة عند أهل العلم وطلبته .

٥ - التراجم : وفيها معرفة تاريخ القضاة وأخبارهم .

٦ - الأدب : وفيه عدد من الكتب التي تعتبر من مراجع تاريخ
القضاء .

أول قاضي في الاسلام

الرسول صلى الله عليه وسلم . هو أول قاضي في الاسلام وأول مفتي وذلك بعد أن أمره الله تعالى به في قوله تعالى : (انا أنزلنا عليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) وقوله تعالى : (وان أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزلنا إليك) . وقوله سبحانه : (فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق) وكل هذه الآيات توجب القضاء على النبي صلى الله عليه وسلم وتلزمه به .

وهذا الى جانب قيامه بالدعوة الى الله وتبليغ رسالة ربه وشريعته وكذلك قيامه بالفتيا للمستفتين من مسلمين وغيرهم . كما في قوله تعالى : (يستلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس) . وقوله سبحانه : (ويستلونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء .. في المحيض) . وقوله سبحانه : (يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه) الآية وقوله سبحانه (ويستلونك عن ذا القرنين . قل سأتلو عليكم منه ذكرا) الى غير ذلك من الآيات الكثيرة .

منهجه صلى الله عليه وسلم في القضاء

كان يقوم على تطبيق النص والاجتهاد . ويقال ان أول قضية حكم فيها عليه الصلاة والسلام هي ما رواه الامام أحمد والترمذي وغيرهما عن أم سلمة رضي الله عنها قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم . خصومة بباب حجرته فخرج فاذا رجلان من الأنصار جاءا يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . في مواريث بينهما قد درست ، ليس لهما بينة . فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انكم تختصمون الي وانما انا بشر ولعل بعضكم ألحن بعجته من بعض ، وانما أقضي بينكم على نحو ما أسمع ، فمن فضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار) . فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما : يارسول

الله حقي لآخي • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما إذا قتلتما ما فعلتما فافقتسما وتوخيا الحق ، ثم استهما ثم تعالا » أنظر تخريجه في ٢٢ ، ٢٥ ، في هذا المؤلف • وهذا منه اجتهاد والله أعلم •

أما النص فمن اقصيته : حكمه صلى الله عليه وسلم : في رجم ماعز حينما أقر بالزنا أربع مرات ولم يرجع عن اقراره وقطع يد السارق الذي سرق رداء صفوان • وكذلك قطع يد المرأة المخزومية • وكل ذلك تطبيق للنص لقوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما*) الآية : ومن قضائه أيضا (تخيير الولد المميز بين أبيه وأمه) إذا افترقا • ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحكم إلا بما أراه الله وقد أوجب الله سبحانه وتعالى على عباده الرضاء بحكم نبيه صلوات الله وسلامه عليه بل وجعله من صفات الايمان • فقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما*)

معاني القضاء

للقضاء معنيين : لغة واصطلاحاً •

١ - القضاء في اللغة : ويطلق على معاني متعددة ومنها ما يختص بالبحث وهو الحكم • والحكم هو الايجاب والالزام • ودليله قوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه*) أي حكم وألزم بعبادته دون غيره • وقوله تعالى : (فاقض ما أنت قاض*) أي ألزم بما شئت • والايجاب ودليله (فلما قضينا عليه الموت*) أوجبناه عليه •

٢ - القضاء اصطلاحاً : عمل الفقهاء رحمهم الله للقضاء اصطلاحاً وعرفوه في ثلاثة أمور :

(أ) أخبار : وهو البيان والاظهار : بالقول والاشارة ، والكتابة •

(ب) الحكم الشرعي : وهو المستمد من الكتاب والسنة والاجتهاد في ما يوافقهما •

(ج) الالزام : وهو التنفيذ للأمر المستمد من النصوص الشرعية التي نص عليها الشارع عليه الصلاة والسلام •

منهجي في تأليف الكتاب

بعد أن بينت تاريخ القضاء ومصادر تاريخه وأول قاضي في الإسلام ومنهج النبي صلى الله عليه وسلم ومعاني القضاء قمت بتقسيم هذا المؤلف إلى أربعة أقسام هي :

١ - القسم الأول : وفيه ثلاثة أبواب هي :

(أ) الباب الأول يحتوي على فصلين

١ - تعريف القضاء •

٢ - تعريف القاضي •

(ب) الباب الثاني يحتوي على أربعة فصول :

١ - صفات القاضي الواجبة •

٢ - صفات القاضي المستحبة •

٣ - آداب القاضي •

٤ - يجب على القاضي أن يتنبه •

(ج) الباب الثالث يحتوي على ثلاثة فصول •

١ - سيرة الحاكم في الأحكام •

٢ - فيما يجب أن يبتدئ بالنظر فيه •

٣ - سيرة الحاكم مع الخصوم •

٢ - القسم الثاني : وفيه ثلاثة أبواب هي :

(أ) الباب الأول يحتوي على فصلين :

١ - الترهيب من القضاء •

٢ - طلب القضاء •

(ب) الباب الثاني يحتوي على ثلاثة فصول هي :

- ١ - كيفية القضاء •
- ٢ - الحكم على الغائب •
- ٣ - مساواة الخصيمين •

(ج) الباب الثالث ويحتوي على أربعة فصول هي :

- ١ - الترغيب في القضاء •
- ٢ - الاجتهاد في القضاء •
- ٣ - الحكم بالظاهر وترهيب الخصوم •
- ٤ - الد الخصام •

(د) الباب الرابع : ويعتوي على أربعة فصول هي :

- ١ - كراهة قضاء القاضي وهو غضبان •
- ٢ - الحاكم العادل •
- ٣ - الحاكم الجائر والغير منصف •
- ٤ - القضاة الثلاثة •

(هـ) الباب الخامس ويحتوي على أربعة فصول هي :

- ١ - الرشوة •
- ٢ - الغلول •
- ٣ - الهدية •
- ٤ - الاصلاح •

٣ - القسم الثالث وفيه أربعة ابواب :

- (أ) الباب الأول : ويحتوي على الدعاوي •
- (ب) الباب الثاني : البيّنات ويحتوي على ثلاثة فصول هي :

- ١ - وجوب سؤال الحاكم عن البيّنة •
- ٢ - فيمن ليس له بيّنة •
- ٣ - المسارعة الى اليمين •

- (ج) الباب الثالث : ويحتوي على ثلاثة فصول هي :

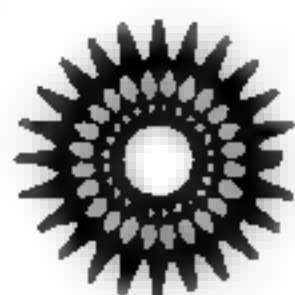
- ١ - تعريف الشهادة •
- ٢ - فيمن لا تجوز شهادته •
- ٣ - موانع الشهادة •

- (د) الباب الرابع ويحتوي على ثلاثة فصول هي :

- ١ - كيف تكون اليمين وما هي أنواعها •
- ٢ - موجبات اليمين •
- ٣ - الحكم بالنكول •

٤ - القسم الرابع : جامع في الأحكام •

ولقد تركت كثيرا من ابواب القضاء وفي الحقيقة لا يعني تركها عدم أهميتها • لا • ولكن الأبواب التي كتبت عنها هي التي رأيت فيها بعض التساهل ممن يتساهلون ، وهو لا يجوز لهم ذلك بل عليهم وجوب التقيد الشرعي بها كما شرعت •



القسم الأول



القسم الاول

الباب الاول : تعريف القضاء والقاضي

الفصل الاول :

١ - القضاء : بالمعنى : جمعه افضية وهو فرض كفاية . وهو في الاصل احكام الشيء وامضاؤه وفراغه والاخبار عن حكم شرعي على سبيل الالتزام . والقضاء (١) : هو الدخول بين الخالق والمخلق لوضع الحق في اهله (٢) . وحكمته من ليس له باهل ورفع التهاجر ورد النوائب وقمع الظالم ونصر المظلوم وقطع الخصومات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) ومشروعيته :

(١) الكتاب : لقول الله تعالى : (يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق) وقوله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله) وقوله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) .

(ب) السنة (فيما روى عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اجتهد فاطا فله اجر » متفق عليه . وعن عتبة بن عامر قال : جاء خصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « الفض بينهما » قلت انت اولى بذلك قال : « وان كان قلت علام افضي ؟ قال : « الفض فان اصبحت فلك عشرة اجور وان اخطأت فلك اجر واحد » رواه سعيد في سننه .

(ج) الاجماع : اجمع المسلمون على مشروعية نصب القضاء والحكم بين الناس . وقال امام السنة : احمد بن حنبل رحمه الله لا بد للناس من حاكم لئلا تذهب حقوق الناس .

(٢) قال تعالى : « وان احكم بما انزل الله » وقوله تعالى : (لتحكم بين الناس بما اراكم الله » . وقوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » .

الفصل الثاني :

٢ - القاضي : هو الحاكم • والحكم في اللغة القضاء • فالقاضي هو الذي ينهي الأمر ويفرغ منه وهو الحاكم بين الناس الملزم لهم بأوامره وأحكامه • بواسطة الكتاب والسنة • والقضى بالحق لأهله • ودليله قوله تعالى (فاقض ما أنت قاض) أي الزم بما شئت واصنع ما بدا لك • والقاضي : الفاصل بين الخصمين بالحق • ويعتوي قضاؤه على عشرة أشياء :

١ - الفصل بين المتخاصمين • أما بصلح عن تراض وهو الأول وأما بالزام الحكم جبراً نافذا •

٢ - قمع الظالم غصبا • ونصرة المظلوم واعطاء كل ذي حق حقه •

٣ - إقامة الحدود بما شرع الله ورسوله • والقيام بحقوق الله •

٤ - النظر في الدماء والجراح •

٥ - النظر في اليتامى والمجانين وتقديم الأوصياء عليهم حفظاً لأموالهم •

٦ - النظر في الأحباس •

٧ - تنفيذ الوصايا •

٨ - عقد تكاح النساء إذا لم يكن لهن ولي أو عضلهن الولي •

٩ - النظر في المصالح العامة •

١٠ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر •

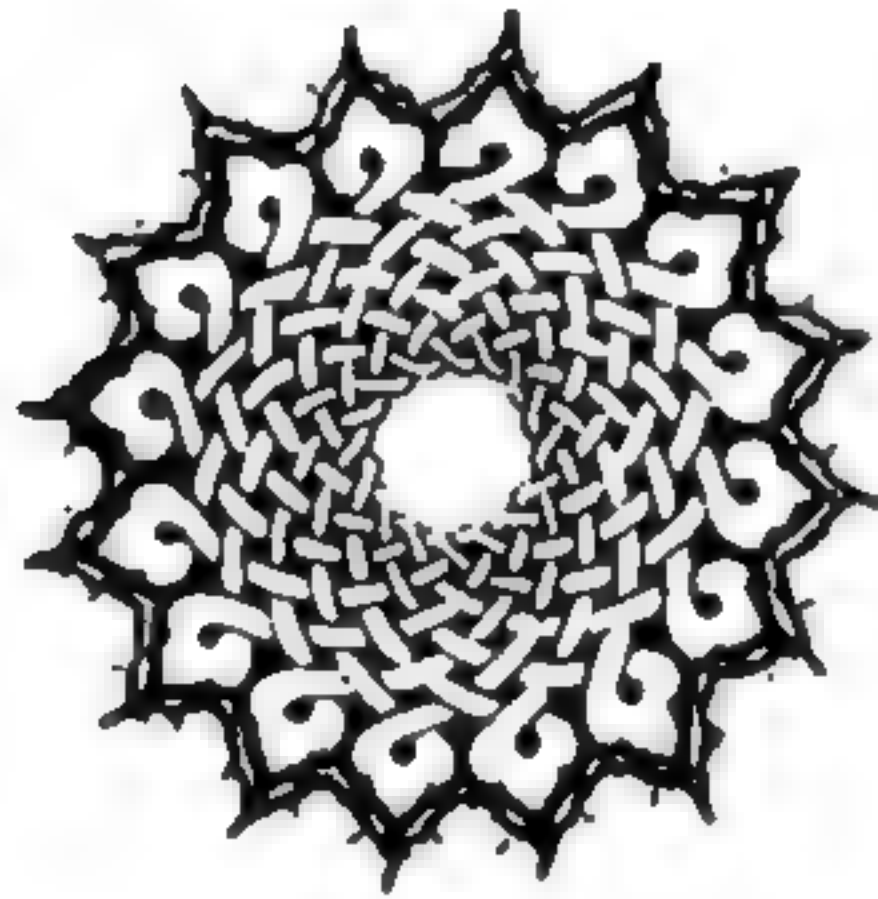
ولا يقضي بعلمه • سواء علم بذلك قبل القضاء أو بعده • بل يقضي بعجة ظاهرة • وهي اعتراف ، أو شهادة ، أو يمين ، أو نكول ، أو حوز في دعوى الملك ، أو لوث في الدماء ، أو معرفة ، العفاص والوقاء في اللقطة • وله الاجتهاد في الحكم • فان أصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر •

الباب الثاني : صفة القاضي

صفة القاضي : وهي نوعان :

الفصل الأول :

واجبة : وهي عشرة • ان يكون مسلما ، عاقلا ، بالغاً ، ذكراً ،
حراً ، سميعاً ، بصيراً ، متكلماً ، عدلاً ، عارفاً بما يقضي به •



الفصل الثاني :

ومستحبة : وهي خمس عشرة :

- ١ - أن يكون عالما بالكتاب والسنة بالغاً درجة الاجتهاد .
- ٢ - أن يكون عارفا بما يحتاج اليه من العربية .
- ٣ - أن يكون عارفا بعقد الوثائق .
- ٤ - أن يكون ورعاً في دينه وهي زيادة على عدالته .
- ٥ - أن يكون غنياً فإن كان فقيراً اغناه الامام وأدى عنه دينه .
- ٦ - أن يكون صبوراً حسن السيرة والسلوك .
- ٧ - أن يكون وقوراً . عبوساً في غير غضب .
- ٨ - أن يكون حليماً .
- ٩ - أن يكون رحيماً يشفق على اليتامى والأرامل وغيرهم .
- ١٠ - أن يكون جزلاً في تنفيذ الأحكام .
- ١١ - أن لا يبالي بلوم الناس ولا باهل الجاه . وأن يكونون عنده وفي مجلس القضاء على السواء .
- ١٢ - أن يكون من اهل البلد الذي يقضي فيه . وهذا مما يساعده على معرفة احوالهم وخفاياهم .
- ١٣ - أن يكون متيقظاً لا متغفلاً .
- ١٤ - أن يكون معروف النسب فلا يكون ولد زنا .
- ١٥ - أن لا يكون قد حكم عليه بعد من قبل .

الفصل الثالث :

آداب القاضي : ثمانية وعشرون •

١ - أن يكون قويا من غير عنف لينا من غير ضعف حليما ذا اناة
وفطنة بصيرا بأحكام الأحكام قبله •

٢ - أن يكون على عدل أحواله في المجلس الشرعي • وغير غضبان
ولا جائع ولا شبعان • ولا حاقن • ولا مهموم بما يشغله عن
فهم الدعوى من المدعين •

٣ - أن يكون مقر مجلسه الشرعي في وسط البلد ان أمكن ذلك •

٤ - أن يبدأ بالأول فالأول فان حضروا دفعة واحدة وتشاحوا
قدمهم بالقرعة فان كانا المختصمان مسلم وكافر قدم المسلم •

٥ - أن يكون مجلسه غير بعيد حتى يصل اليه القوي والضعيف •

٦ - ولا يجلس بالليل ولا في أيام الأعياد وكذلك الجمع •

٧ - أن لا يسمع كلام أحد الخصمين في غيبة الثاني •

٨ - أن يشاور أهل العلم ولا يفتي في مسائل الخصام •

٩ - أن يختار كاتباً مرتضيا أمينا عابدا صدوقا • ومترجما
بصفة الكاتب •

١٠ - أن يتفقد السجون ويخرج من كان مسجوناً بغير حق بعد
المناداة ثلاث مرات فان حضر خصمه • والا أخذ عليه الكفالة
وأخلى سبيله بعد أن يستحلفه •

١١ - أن يسوي بين الخصمين في لحظة ولقطة ومجلسه والدخول عليه
ولا يسار أحدهما ولا يلقيه حجة ولا يعلمه كيف يدعي
في أحد الوجهين •

١٢- أن لا يقضي وهو غضبان لما رواه أبو بكر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان (١) ولأنه ربما حمله الغضب على الجور في الحكم لأنه أن جار • كان موعودا بما رواه ابن أبي أوفى مرفوعا « أن الله تعالى مع القاضي ما لم يجر فاذا جار تخلى عنه ولزمه الشيطان » (٢) •

١٣- أن لا يبيع ولا يشتري في عروض التجارة •

١٤- أن لا يقضي لوالده وولده بل يصرف الحكم في ذلك الى غيره ويجوز له أن يقضي عليهما •

١٥- أن لا يقضي على علوه • ويجوز له أن يقضي له •

١٦- أن يزجر من تعدى من المتخاصمين على الآخر في المجلس الشرعي بشتم أو غيره •

١٧- أن يعاقب من آذاه من المتخاصمين أو شتمه أو تنقصه أو نسب اليه جور •

١٨- أن يجتنب مجالس الناس والمشي معهم الا لحاجة •

١٩- أن يجتنب الولائم الا وليمة النكاح وله ترك الأكل •

٢٠- أن لا يقبل الهدية بأي وجه من الوجوه لأنها دليل هزيمته والطمع في حكمه الا ما كان من الأقربين له •

٢١- أن لا يطلب من الناس الحوائج بأي صفة •

٢٢- يستعجب له عيادة المرضى وشهود الجنائز اذا لم تشغله عن الحكم •

٢٣- أن لا يحكم الا بحضور الشهود ولا يحكم لنفسه •

٢٤- له السؤال عن احوال الشهود سرا • ليعرف العدل من غيره •

(١) سيأتي تفريجه وبيانه •

(٢) سيأتي تفريجه وبيانه •

٢٥- أن لا يتعقب حكم من قبله • الا اذا تبين له أنه كان معروفا بالجور وله أن ينقض قضاء نفسه اذا تبين الحق •

٢٦- لا ينبغي أن يصفي باذنه للناس في الناس • فيفتح على نفسه بذلك شرا عظيما •

٢٧- لا ينبغي أن يكثر من الدخال عليه والركاب معه • الا أن يكونوا أهل أمانة ونصيحة وفضل فلا بأس بذلك • فلو حصل الدخال والركاب حصل التردد • واذا حصل التردد الى القاضي ثلاث مرات في غير حاجة فذلك جرح في عدالته •

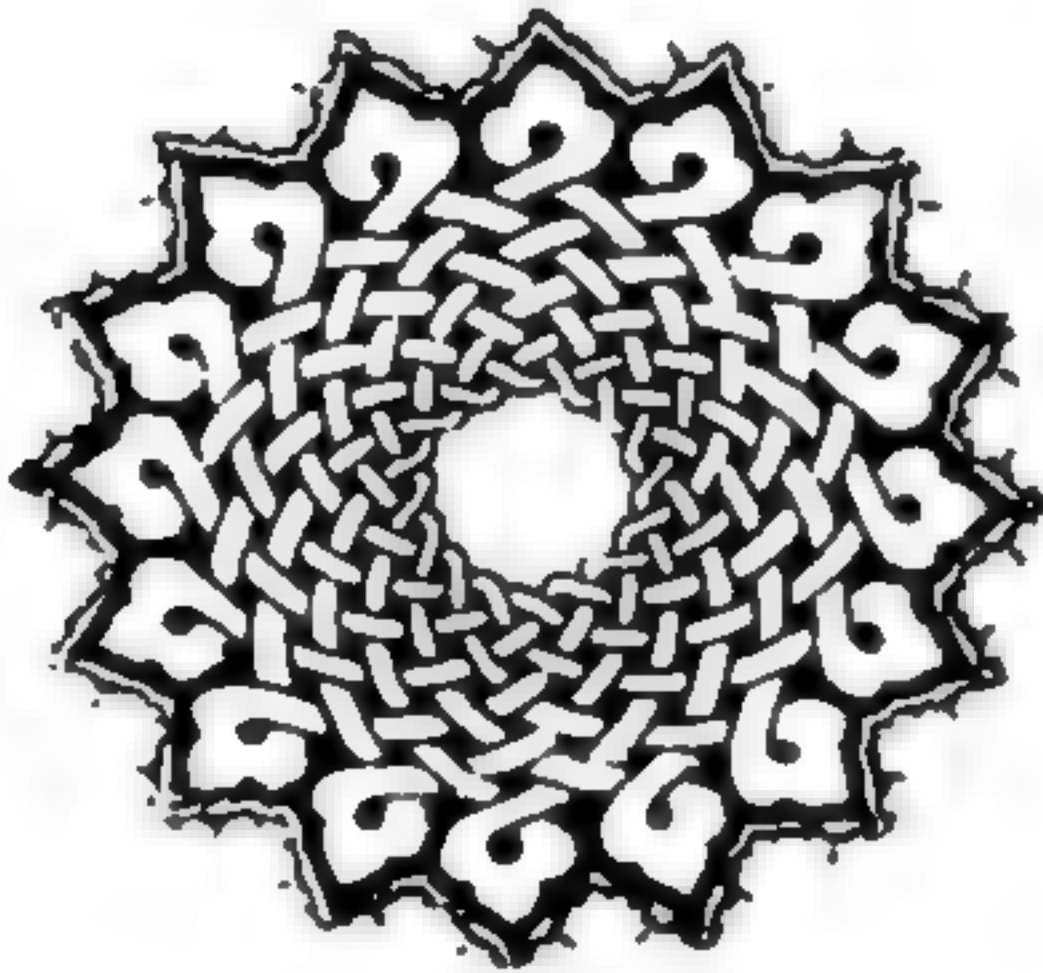
٢٨- ينبغي له اجتناب بطانة السوء • ولا يأتي الى أحد من الناس الا الذي ولاء أو منهم بمنزلته من القضاة •

الفصل الرابع :

يجب على القاضي أن يتنبه الى الأمور الآتية وعدم حدوثها في مجلس القضاء : وهي عشرة •

- ١ - عدم الجلوس على حال تشويش •
- ٢ - عدم القيام من مجلسه متشاغلا عن القضاء بما يؤثر عليه الشك •
- ٣ - لا ينبغي له أن يأكل حتى يشبع ثم يخرج للقضاء • لأن الفهم ينطفي مع الشبع •
- ٤ - لا ينبغي له أن يدخل مجلس القضاء مهموما • لأن القلب يشتغل مع الهم •
- ٥ - لا ينبغي له أن يدخل مجلس القضاء جوعانا • لأن الغضب يسرع مع الجوع •
- ٦ - عدم القضاء ماشيا لأنه يفرق رايه ويخل فهمه •

- ٧ - ينبغي له الجلوس في مجلس الحكم متريعا ليتمكنه الاصغاء الى ما يقال .
- ٨ - عدم الضحك في مجلسه . بل يلزم العيوس من غير غضب . وعدم رفع الصوت عنده .
- ٩ - عدم التشاغل بالحديث في مجلس القضاء . لانه يشتت رايه .
- ١٠ - لا يكثر من القضاء جدا حتى يأخذه النعاس والضجر فان عرض له شيء من ذلك فليقم من مجلسه ويدخل بيته او يدفع الناس عنه فترة .



الباب الثالث

سيرة القاضي في الحكم وفيما يبتلى بالنظر فيه وسيرته مع الخصوم

الفصل الأول :

سيرته في الأحكام ويلزمه في ذلك عشرة أمور :

- ١ - لا يقضي القاضي حتى لا يشك أن قد فهم لما يجد من الحيرة
فلا ينبغي أن يقضي بينهما •
- ٢ - إذا كانت القضية مشكلة فيكشف حقيقتها في الباطن ليتمكن
من الوصول إلى الحق •
- ٣ - أن لا يقضي القاضي في القضايا التي اشكلت عليه إلا بحضور
أهل العلم وهذا قد يكون سابقا أما الآن فإنه يرفع القضايا
المشكلة إلى رئيس المحكمة أو إلى مجلس القضاء الأعلى •
- ٤ - لا يفتي القاضي في مسائل الخصومات لأهل بلده •
- ٥ - إذا اشكل على القاضي أمر تركه • وله أن يأمر المختصين
بالإعادة حتى يفهم عنهما •
- ٦ - وله أن يصلح بينهما إذا اشكل عليه وجه الحكم بالإرشاد •
- ٧ - له أن يصرفهما إلى قاض غيره أن كان هناك قاض آخر •
- ٨ - لا يعدل إلى الصلح إذا تبين له وجه الحكم بل يقطع به •
- ٩ - له إذا خشي من تفاقم الأمر بإنفاذ الحكم بين الخصمين خصوصا
وإن كانا من أهل الفضل • أو بينهما رحم • أن يقيمهما
ويأمرهما بالصلح • لما يروى عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه : أنه قال : ردوا القضاء بين ذوي الأرحام حتى يصطلعوا •
فإن فصل القضاء يورث الضغائن •

- ١٠ - اذا تبين للقاضي موضع الظالم من المظلوم • لم يسعه من الله
الا فصل القضاء •

الفصل الثاني :

فيما يتبدى بالنظر فيه وفيه خمسة أمور :

- ١ - الكشف عن الشهود والموثقين • فيعرف حال من لا يعرف
حاله منهما ويمحص عدالتهما •
- ٢ - عليه ان يثبت عدالة من ثبتت عدالته • واسقاط من فيه
جرح واراحة المسلمين منه ومن اذيته •
- ٣ - عليه ان يصرح بعزل من عزله • وان يسجل عليه شهادة الزور
كتابا مغلدا •
- ٤ - عليه ان يكشف عن المحبوسين فينظر في أمورهم وفي مدة
اقامتهم في الحبس لئلا يكون فيهم من طالت اقامته • او حبس
ظلمًا •
- ٥ - عليه النظر في الأوصياء واليتامى ويامر من يبلغ أمره انه قد
حجر على كل يتيم لا ولي له • وكل سفيه تجب عليه الولاية •

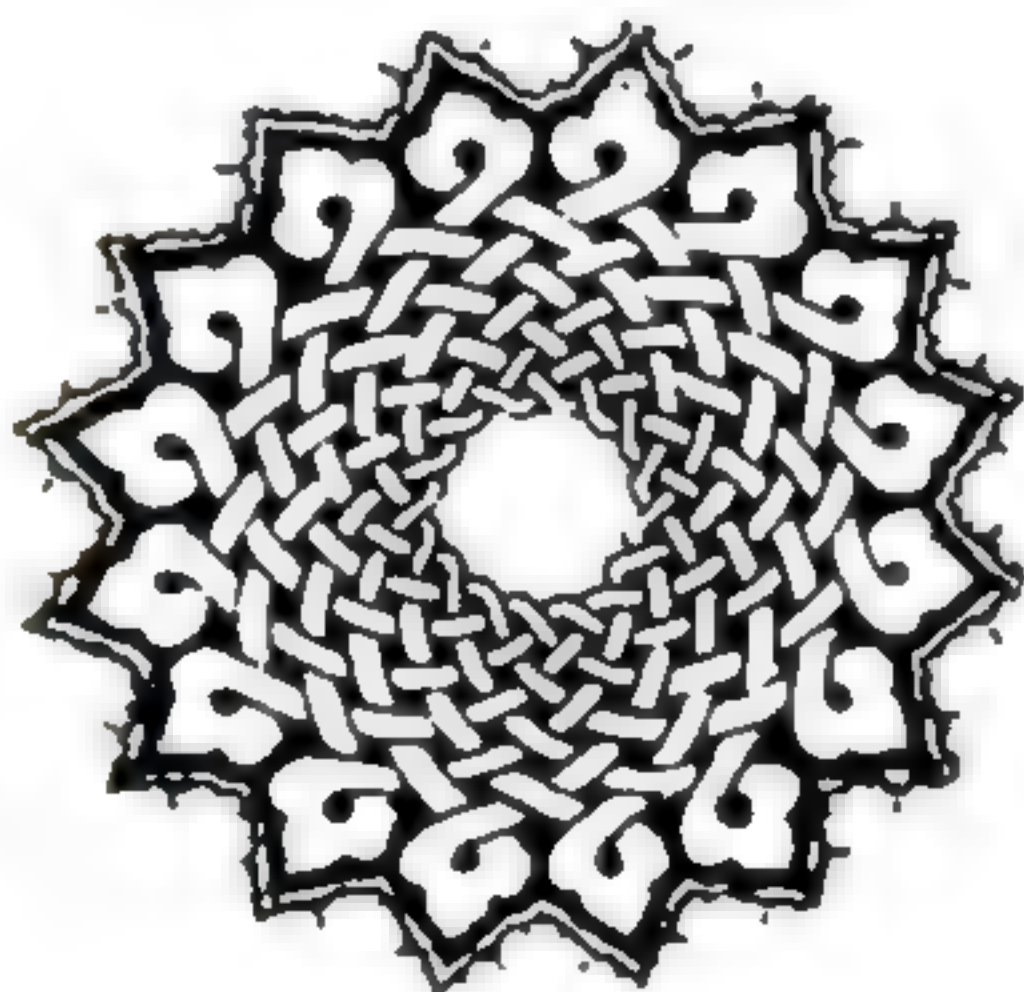
الفصل الثالث :

سيرته مع الخصوم وفي ذلك أمور واجبة عليه :

- ١ - اذا حضر الخصمان بين يديه فليسوي بينهما في المجلس والتكلم
والنظر اليهما ما لم يطلبه أحدهما حين الشروع في سماع دعواه
ليفهم ما يقوله المدعي فلا بأس عليه من النظر اليه بمفرده •
- ٢ - له ان يحضهما عند ابتداء المحاكمة على الوقار وعدم رفع
الصوت والتودد وعدم الاضطراب وحصر الكلام •
- ٣ - ان يقعدهما بين يديه سواء كانا ضعيفين او كانا قويين
وخصوصا ان كانا من اهل الجاه فعليه المساواة في المقعد وأن
لا يقرب أحدهما اليه • ولا يقبل هو عليه دون خصمه •

- ٤ - أن لا يميل إلى أحدهما بالسلام أو بالترحيب ولا يرفع مجلسه ولا يسأل أحدهما عن حاله أو خبره أو أي أمور من أموره .
- ٥ - أن لا يسارهما جميعا أو أحدهما . لأن ذلك يجرتهما عليه ويطمعهما فيه .
- ٦ - وله أن يرفع مجلس المسلم عن الذمي لقوله صلى الله عليه وسلم (ولا تساووه في المجلس) ويروى عن علي رضي الله عنه أنه خاصم يهوديا عند القاضي شريح ، فجلس علي رضي الله عنه في صدر المجلس وجلس شريح والذمي دونه . وقال : لولا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مساواتهم في المجلس لجلست معه .
- ٧ - لا ينبغي للقاضي أن يدخل عليه أحد الخصمين دون صاحبه . لا في مجلس قضائه ولا في خلوته ولا وحده ولا في جماعة .
- ٨ - لا ينبغي أن يضيف أحدهما ولا يقف معه ولا يركبه ولا يركب معه . لأن مثل ذلك يدخل عليه سوء الظن .
- ٩ - لا ينبغي له تلقين أحدهما حجة .
- ١٠ - أن يحكم بين الخصمين الأول فالأول .
- ١١ - أن يزجر الشاتم منهما للثاني .
- ١٢ - إذا شتم الخصم الشاهد وقال له شهدت على الزور فللقاضي تنكيله .
- ١٣ - إذا نهى القاضي أحد الخصمين عن الشرثرة بالكلام وخطل الحجج على صاحبه ولم ينتهي للخصم تأديبه .
- ١٤ - إذا فرغ المدعي من دعواه كلف الخصم بالجواب عنها .
- ١٥ - لا يستحلف القاضي المدعي عليه إذا أكرأ إلا بائن المدعي .
- ١٦ - إذا أقر الخصم دعوى المدعي كتب إقراره في دفتر الضبط . وأمر بالخروج عما وجب عليه .

- ١٧- على القاضي أن يراقب أحوال الخصوم ومنطق كل منهما عند
الادلاء بالحجج • خصوصا وإن الناس في هذا الزمان كثرت
مخادعتهم وقلت أمانتهم • إلا ما شاء الله •
- ١٨- ينبغي للقاضي موعظة الخصمين بالترهيب وكذلك الشهود •
- ١٩- أن لا يسمع الدعوى في الأشياء التافهة •
- ٢٠- له أن يستمع إلى دعوى المدعى ويطلب تكرارها ليفهمها •
- ٢١- للقاضي تأديب من استهان به عند الطلب له •
- ٢٢- وله مجازات المدعى عليه إذا تغيب أو تهرب عن القاضي •
بأن يدفع لغريمه أجره ومصاريف المدعى والرسول في طلبه •



القسم الثاني



القسم الثاني

الباب الأول

الفصل الأول - الترهيب من القضاة

١ - ١ / عن جابر بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« يَأْتِي الْقَاضِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولَةٌ يَدَاهُ • إِمَّا أَنْ يَتَكَ عَنْهُ
عَذْلُهُ ، أَوْ يَهْوِي بِهِ جَوْرُهُ فِي النَّارِ »

١ - ٢ / عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ »

٢ - ٢ / وعنه رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« مَنْ جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ »

قال أبي الطيب آبادي في غون المعبود / قال ابن الصلاح / : المراد
من ذبح من حيث المعنى • لأنه بين عذاب الدنيا أن رشد ، وبين عذاب
الآخرة أن فسد • والمراد من ذبح نفسه أي بهلاك دينه لا هلاك بدنه

(١) / أخرجه : الربيع بن حبيب وهو من شيوخ البخاري ومسلم • في مسنده حديث ٥٨٩
الطبعة الأولى حكومة مسقط (عمان) •

(١) أخرجه أحمد في مسنده ج ١٥ ص ٢١٠ الفتح الرباني •
أخرجه أبو داود في الألفية حديث ٤٥٧١ ج ٤ ، والترمذي في الأحكام حديث ١٣٢٥ ج ٣
وقال عنه أنه (حديث حسن غريب من هذا الوجه) وقال ابن القيم رحمه الله : أخرجه النسائي
أيضا • ولعله في السنن الكبرى • والدارمي في الألفية والأحكام ج ٤/٢٠٤ وله في رواية أخرى :
من استعمل على القضاء فقد ذبح بسكين • وفيه الأختصاص قال ابن القيم قال عنه النسائي :
وعثمان ليس بذلك القوي • وأخرجه البيهقي في أدب القاضي ج ١٠ : ٩٦ وأخرجه الحاكم في
مستدركة وأثره الذهبي •

(٢) أخرجه أبو داود في الألفية حديث ٢٥٧٢ ج ٤ ، والنسائي في القضاء وقال المنذري
في السنن الكبرى • قال ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٢/١٨٤ يكفي هذا الحديث قوة تفريغ النسائي
له • وابن ماجه في الأحكام حديث ٢٣٠٨ ، وأخرجه الحاكم وقال حديث صحيح الإسناد ووافقه
الذهبي • والدارقطني في الألفية والأحكام ج ٤/٢٠٤ وأخرجه البيهقي أيضا ج ١٠ : ٩٦ •
أخرجه الربيع في مسنده بلفظ (من حكم بين اثنين فكانما ذبح •) حديث ٥٩٠ •

وأما بغير السكين • فهو أنه خنق نفسه بالقضاء ، لأنه ليس حيا بعيدا عن القضاء • ولا ميتا انتهى نصيبه من الدنيا • وكل هذا مبني على أنه إن حكم بغير الحق يعلم ذلك أو جهله له فهو في النار كما سيأتي في حديث القضية الثلاثة • وبيان • وهذا ترهيب وتعذير للمدين يريدون القضاء أو يتمنونه أو يجهلون • ومن الناس في هذا العصر من فتن بمعبدة القضاء وهو لا يعلم أنه قد يوكل الى نفسه فيهلك •

الفصل الثاني - طلب القضاء

٣ - عن انس بن مالك ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ وَكِلَإِلَيْهِ ، وَمَنْ لَمْ يَطْلُبْ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ »

٤ - وعنه رضي الله عنه قال • قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَكِلَإِلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أَجْبَرَ عَلَيْهِ ، يُنْزِلُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا فَيُسَدِّدُهُ »

٥ - وعنه رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« مَنْ ابْتَغَى الْقَضَاءَ ، وَسَأَلَ فِيهِ شُفْعَاءَ ، وَكِلَإِلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ ، أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ »

قال ابي الطيب آبادي في عون المعبود : (معنى واستعان عليه) أي بالشفعاء كما في رواية : (وكل إليه) أي لم يعنه الله وحل مع طبعه ماأختار لنفسه •

وقال الحافظ بن الجوزية : ويجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لايعان بسبب طلبه • أن لا يحصل منه العدل اذا ولي ، أو يحمل الطلب هنا على القصد وهناك على التولية •

(٣) أخرجه ابو داود في اللفظة حديث ٢٥٧٨ ، وأخرجه البيهقي في آداب القاضي ج ١٠ : ١٠٠ والمأكم في مستدرکه ج ٩/٩٢ وقال حديث صحيح الاسناد • وأقره الذهبي • وأخرجه الامام احمد في مسنده الفتح الرباني ج ١٥ ص ٢٠٩ •
(٤) أخرجه الترمذي في الأحكام حديث ١٢٢٣ ، وابن ماجه في الأحكام حديث ٢٢٠٩ ، وأخرجه الامام احمد في مسنده الفتح الرباني ج ١٥ ص ٢٠٩ •
(٥) أخرجه الترمذي في الأحكام حديث ١٢٢٤ وقال عنه هذا حديث حسن غريب وهو اصح من الحديث الرابع • وأخرجه البيهقي في آداب القاضي ج ١٠ : ١٠٠ •

الباب الثاني

الفصل الأول - كيف القضاء

٦ - عن علي رضي الله عنه قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا ، فقلت : يا رسول الله ترسلني وانا حديث السن ولا علم لي بالقضاء ؟ فقال :

« إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْمُحْتَمِلَيْنِ فَلَا تَقْضِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّهُ آخِرُ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ »

قال : فمازلت قاضيا ، او ما شككت في قضاء بعد .

وهذا الحديث يفيد بعدم القضاء على الغائب . حتى يسمع القاضي منه . لأنه قد يكون مع الخصم الثاني حجة تبطل دعوى الأول . وقد ذهب الى عدم الحكم على الغائب مطلقا . القاضي شريح وعمر بن عبد العزيز وابو حنيفة وابن ابي ليلى .

واجازه مالك والشافعي اذا فرو استغفاء من الحق وتبينت معاندته للخصم . ولكن احتجة طائفة بخبر هند وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لها : (خلّي ما يكفيك وولّدك بالمعروف) وقيل انه يحكم للحاضر بعد سماع اقواله الا انه يكتب في القضية : ان الغائب على حقه اذا حضر واقام بينته . لأنه لو ترك الحكم على الغائب لكان ذلك ذريعة الى ابطال الحقوق .

(٦) أخرجه أحمد في مسنده أخرجه أبو داود في الاضية . حديث ٢٥٨٧ . والترمذي في الأحكام حديث ١٢٣١ وقال عنه (حديث حسن) . وابن ماجه في الأحكام حديث ٢٣١٠ بنحو حديثي أبي داود والترمذي وزاد ابن ماجه قال ضرب [يعني الرسول صلى الله عليه وسلم] بيده في صدره . ثم قال : اللهم اهد قلبه وثبت لسانه . وأخرجه البيهقي ج ١٠ ص ٨٦ بسند أبي داود والترمذي وأخرجه أيضا برواية وسند يوافق ابن ماجه وأخرجه أيضا برواية أخرى وسند يوافق سند الأول وفي سند الروايتان عند البيهقي وابن ماجه انقطاع . قال أبو حاتم : لم يسمع أبو البختري من علي رضي الله عنه ولم يتركه وفي الزوائد مثل ذلك . وقال الذهبي في الميزان ترجمة (٩٩٨٦) : اسمه سعيد بن فروز ، وقد أشار أبو أحمد الحاكم في الكنى الى تليين رواياته ، وماله الا لكونه يرسل عن علي والكبار . وأخرجه الحاكم في مستدرکه ج ٤ ص ٩٣ بالسند الذي أخرجه الترمذي وأبي داود . وصححه وأقره الذهبي .

وحكم أصعاب الري على الغائب مثل : الحكم على الميت وعلى الطفل وفي الرجل يودع الرجل ثم يغيب • وبالشفعة للغائب اذا بيعت داره او مزرعته وهذا كله حكم على الغائب •

٧ - عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذًا الى اليمن قال : « كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ » ؟ قال : « أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ » ، قال : « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ » ؟ قال : « فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، قال : « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ قال : « أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلُو ، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدْرَهُ وَقَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ » .

الفصل الثاني - الحكم على الغائب

٨ - عن عائشة رضي الله عنها أن هند قالت للنبي صلى الله عليه وسلم • ان أبا سفيان رجل شحيح ، فاحتاج أن آخذ من ماله ، قال صلى الله عليه وسلم :

« خُذْنِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدِكَ بِالْمَعْرُوفِ »

قال ابن حجر رحمه الله في معنى هذا الحديث (القضاء على الغائب) أي في حقوق الأئمين دون حقوق الله بالاتفاق • حتى لو قامت البيعة على غائب بسرقة مثلا • حكم بالمال دون القطع ، ومبيناً في حديث علي ما فيه الكفاية وقال الامام النووي رحمه الله في شرح مسلم على هذا الحديث • أن فيه فوائد منها وجوب نفقة الزوجة ومنها وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار ومنها أن النفقة مقدرة بالكفاية لا بالامداد ومذهب أصحابنا أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية كما هو ظاهر الحديث ، ونفقة الزوجين

(٧) أخرجه أبي داود في الألفية حديث ٢٥٩٧ والترمذي في الأحكام حديث ١٢٢٧ وقال عنه هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بمتصل • وأخرجه البيهقي في آداب القاضي ج ١٠ ص ١١٤ •

(٨) أخرجه البخاري في الأحكام حديث ٧١٨٠ فتح الباري والربيع في مسنده عن ابن عباس حديث ٥٩٩ ومسلم في الألفية حديث ١٧١٤ طبعة الحلبي وفي رواية له • « خذني من ماله بالمعروف »

مقدرة على المוסر كل يوم (مدان) وعلى المعسر (مد) وعلى المتوسط (مد ونصف الى قوله ومنها جواز سماع الأجنبية عند الافتاء والحكم وكذا ما في معناه ومنها جواز ذكر الانسان بما يكره اذا كان للاستفتاء والشكوى ونحوهما . ومنها ان من له على غيره حق وهو عاجز عن استيفائه يجوز له ان يأخذ من ماله قدر حقه بغير اذنه . وهذا مذهبنا الى قوله ومنها للمرأة مدخلا في كفالة اولادها والاتفاق عليهم من مال أبيهم . قال قال أصبحنا اذا امتنع الأب من الاتفاق على الولد الصغير او كان غائبا اذن القاضي لأمه في الأخذ من اموال الأب او الاستقراض عليه والاتفاق على الصغير بشرط أهليتها وأقول انه كثر الكلام على هذا الحديث والحقيقة ان كلام النبي صلى الله عليه وسلم اعتبره فتية وليس قضاء ولكن بشروط هي : انه لا يعق لامرأة ان تعمل بهذه الفتية الا بعد حضورها الى القاضي . وقد قال الامام الشافعي رحمه الله انه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث للمسئلة لأن هذه القضية كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضرا بها وشروط القضاء على الغائب ان يكون غائبا عن البلد او مستترا لا يقدر عليه او متعلرا ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان ولا يكن قضاء بل افتاء كما سبق والله أعلم .

الفصل الثالث - مساوات الخصمين

٩ - عن عبد الله بن الزبير ، قال :

« قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَكِّمَ »

١٠ - عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

= ما يكفيك ويكفي بينك = ولي اخرى = لا حرج عليك ان تلقى عليهم بالمعروف . =

(٩) أخرجه أبو داود في الاقضية حديث ٣٥٨٨ . والامام أحمد في مسنده الفتح الرباني ج ١٥ ص ٢١٤ . والحاكم في مستدرکه وصححه والزه النهمي ج ٤ ص ١٠ وأخرجه البيهقي في اداپ القاضي ج ١٠ ص ١٣٥ .

(١٠) أخرجه البيهقي في اداپ القاضي ج ١٠ ص ١٣٥ والدارقطني ج ٣ ص ٢٠٥ والطبراني في الكبير بسند جيد الهيثمي في الزوائد أخرجه أبو يعلى وأخرجه اسحاق بن راهوية في مسنده بسند الطبراني وكلهم بلفظ (من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليسواي بينهم في المجلس ، والاشارة والنظرة ولا يرفع صوته على أحد الخصمين أكثر من الآخر)

« مَنْ أُبْتَلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ النَّاسِ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لِحْظِهِ وَإِشَارَتِهِ وَمَقْعَدِهِ . وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهَا مَنْ أُبْتَلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ النَّاسِ فَلَا يَرْفَعَنَّ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدٍ الْمُحْصَمِينَ مَالًا يَرْفَعُ عَلَى الْآخَرِ » .

١١ - عن علي كرم الله وجهه قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ فَسَوْفَ تَرَى كَيْفَ تَقْضِي قَالَ فَمَا زِلْتُ بَعْدُ قَاضِيًا » .

قال الشوكاني في هذا الحديث دليل لمشروعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم ولعل هذه الهيئة مشروعة لذاتها لا لمجرد التسوية بين الخصمين فإنها ممكنة بدون القعود بين يدي الحاكم . بأن يقعد أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو أحدهما في جانب المجلس والآخر في جانب يقابله ويساويه أو نحو ذلك ، والوجوه في مشروعية هذه الهيئة أن ذلك هو مقعد الإهانة والاصغار وموقف من لا يعتد بشأنه من الخدم وغيرهم بقصد الاعزاز للشرعية المطهرة والرفع من منارها وتواضع المتكبرين لها ، وكثيرا ما نرى من كان متمسكا بأذيال الكبر يعظم عليه قعوده في ذلك المقعد ، فلعل هذه هي الحكمة والله أعلم .

واقول لعل من مشروعية التسوية بين الخصمين لأنهما لما أمرا بالقعود جميعا على تلك الصفة كان الاستواء في الموقف لازما . ويستفاد من الحديث أن الخصمين لا يجوز لهما التنازع قائمين ولا مضطجعين أو لأحدهما . أمام القاضي ولقد ذكرت ذلك في الفصل الثالث سيرة الخصوم أمام القاضي .

١٢ - عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال : نزل على علي رضي الله عنه رجل وهو بالكوفة ، ثم قدم خصما له . فقال له علي رضي الله عنه :

« أَخْصِمُ أَنْتَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَتَحَوَّلَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . نَهَانَا أَنْ نُضَيِّفَ الْخَصْمَ إِلَّا وَخْصَمَهُ مَعَهُ » .

(١١) سبق تفريجه في رقم ٦ .

(١٢) أخرج الروايتان البيهقي في آداب القاضي باب لا ينبغي للقاضي أن يضيف الخصم إلا وخصمه معه ج ١٠ ص ١٢٧ وأخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ « نهى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يضيف أحد الخصمين دون الآخر » كما في الزوائد ج ٤ ص ١٤٧ . وقال فيه الهيثم ابن فضال ولم أجد من ذكره وبقي رجاله ثقات .

وله بلفظ آخر عن علي رضي الله عنه قال :

« تَحَوَّلَ عَنْ مَنَزِلِي فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَنْزَلَ الْحَصَمُ إِلَّا وَخَصَّتُهُ مَعَهُ » .

١٣ - عن أبي حرب بن الأسود الديلي ، عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال :
« كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُضَيِّفُ الْحَصَمَ إِلَّا وَخَصَّتُهُ مَعَهُ » .

١٤ - عن ابن عمر رضي الله عنهما . قال . قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« لَا يُضَيِّفَنَّ ذُو سُلْطَانٍ حَصَمًا وَلَا يَدْنِيهِ مِنْهُ وَلَا يَسْمَعَ مِنْهُ إِلَّا وَخَصَّتُهُ مَعَهُ » .

وهذه الأحاديث الثلاثة في هذا الفصل ، توجب على القاضي العدل بين الخصمين في كل شيء من المجلس والخطاب واللفظ والدخول عليه والتكلم معه والانصات اليهما لأنه لو حل مما في الأحاديث شيء .
لكان ذلك موهما للخصم ميل القاضي الى من أضافه بالأمس . وكان عمر رضي الله عنه كتب الى أبي ويقول « سو بين الناس في مجلسك وعللك حتى لا يياس الضعيف من عدلك ، ولا يطمع شريف في حيفك » وفيما يروى عن الشعبي أنه كان بين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأبي بن كعب بدار في شيء فجعلا بينهما زيد بن ثابت فلما أتيا باب زيد خرج زيد فقال السلام عليك يا أمير المؤمنين لو أرسلت الي لاتيتك قال في بيته توتي الحكم فلما دخلا عليه قال ههنا يا أمير المؤمنين [يعني يجلس عمر في صدر المجلس] قال [عمر] بل اجلس مع خصمي فادعى أبي وانكر عمر ولم تكن لأبي بينة فقال زيد أعف أمير المؤمنين من اليمين . فقال عمر تالله ان زلت ظالما السلام عليك يا أمير المؤمنين ، ههنا أعف يا أمير المؤمنين . ولم يعف أمير المؤمنين ؟ ان كان لي حق استحقته بيمينني والا تركته والله الذي لا اله الا هو ان النخل لنخلي وما لأبي فيها حق . ثم قال عمر مقسما لا يصيب زيد القضاء حتى يكون عمر وغيره من الناس عنده سواء .

(١٣) أخرجه البيهقي ايضا في نفس الباب السابق ج ١٠ ص ١٢٧ ، ١٢٨ .
(١٤) أخرجه الديلمي في مسنده الفردوس . وأخرجه ابن حجر المسقلائي في تسديد القوس على مسند الفردوس . وأورده صاحب كنز العمال في ج ٦ حديث ١٥٠٣٧ . وقال فيه العلاء بن هلال يضع الحديث .

الباب الثالث

الفصل الأول - « الترغيب في القضاء »

١٥ - عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال • قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« يَدُ اللَّهِ مَعَ الْقَاضِي وَيَدُ اللَّهِ مَعَ الْقَاسِمِ حِينَ يَقْسِمُ »

١٦ - عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال • قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ فَإِذَا جَارَ تَبَرَّأَ اللَّهُ مِنْهُ »

١٧ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال • قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إِذَا جَلَسَ الْقَاضِي فِي مَجْلِسِهِ هَبَطَ عَلَيْهِ مَلَكَانِ يُسَدِّدَانِهِ وَيُوفِقَانِهِ وَيُرْشِدَانِهِ مَا لَمْ يَجُرْ فَإِذَا جَارَ عَرَجَا وَتَرَكَاهُ »

(١٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (الفتح الرباني ج ١٥ ص ٢١٠ والهيثم في الزوائد ج ٤ ص ١٩٣ وقال فيه ابن لهيعة وهو ضعيف وحديثه حسن • وأخرجه النسائي في الكبرى أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه ووافقه الذهبي ج ٤ ص ٦٣ ، والترمذي حديث ١٢٣٠ ، وقال حديث حسن غريب •

(١٦) وأخرجه البيهقي في آداب القاضي ج ١٠ ص ٨٨ وزاد في روايته • ولزمه شيطان • وابن ماجه في الأحكام حديث : (وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ج ١٣ ص ١٢ أن هذا الحديث أخرجه ابن المنذوي قال : قلت وأخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي واستغربه • وصححه ابن حبان والحاكم • وقال ابن حجر في التلخيص ج ١٨١/٤) استشهد به البخاري •

(١٧) أخرجه البيهقي في آداب القاضي ج ١٠ ص ٨٨ وأخرجه الطبراني في الكبير والهيثم في الزوائد ج ٤ ص ١٩٤ بلفظ • ما من مسلم ولي أمر من أمر المسلمين شيئا إلا بعث الله إليه ملكين يسددانه مانوي الحق فلاذ نوي الخيف على عمد وكلاء إلى نفسه • عن واللة الاسقع • أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ١٩٨ •

١٨ - عن زيد بن ارقم رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَالٌ يَحِفُّ عَمْدًا يُسَدِّدُهُ لِلْجَنَّةِ مَالٌ يَسْرِدُ خَيْرَةً » .

وهذه الأحاديث تفيد أن الله تبارك وتعالى مع القاضي الذي يتقرب به فيقيم حدود الله ولا تأخذه العاطفية ولا يخشى كبيرا أو صغير الأمر والمأمور والغني والفقير والكبير والصغير كلهم عنده على السواء ومن الشرائع التي يتساوى فيها المسلمون من أمامهم حتى صغيرهم أقصاهم وأدناهم أسودهم وأبيضهم : الصلاة ، والقضاء ، ويوم عرفة . ومن صفات القاضي الواجبة والمستحبة مساواة الخصوم في مجلسه بل وهي عنوان عدله وأساس حكمه . لأن ديننا هو دين المساواة . ولقد ضرب لنا المثل الأعلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين تقاضى هو وأبي زيد بن ثابت وكذا علي كرم الله وجهه وقضيته مع اليهودي حينما تعاكما إلى شريح : قال الإمام علي :

لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك . ولأن الحاكم إذا ميز أحد الخصمين على الآخر حصر وانكسر قلبه وربما لم تقم حجته فاقى ذلك إلى ظلمة .

(من كلام ابن قدامة في المغني) .

ولقد كتب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إلى أبي « سو بين الناس في مجلسك وعدلك حتى لا يياس الضعيف من عدلك ولا يطمع الشريف في حيفك » .

(١٨) أخرجه الطبراني في الكبير . والهيثمى في الزوائد ج ٤ ص ١٩٣ وقال فيه أبو داود والأعمى كذاب . والإمام أحمد في مسنده بلفظ (يد الله مع القاضي ... الخ) الفتح الربيعي ج ١ ص ٢١١ ولقد تكلم ابن حجر رحمه الله من كل هذه الأحاديث بهذا الفصل في تلخيص المحيّر . ١٨١/٤ج

الفصل الثاني - الاجتهاد في القضاء

١٩ - عن عبد الله بن عمرو عن ابيه عمرو بن العاص رضي الله عنهما

• قَالَ : جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَصِمَانِ يَخْتَصِمَانِ فَقَالَ لِعَمْرُو « أَقْضِ بَيْنَهُمَا يَا عَمْرُو » فَقَالَ أَنْتَ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ « وَإِنْ كَانَ » قَالَ فَإِذَا قَضَيْتَ بَيْنَهُمَا فَمَا لِي ؟ قَالَ إِذَا أَنْتَ قَضَيْتَ نَاصِبْتَ الْقَضَاءَ فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَأَنْ أَجْتَهَدْتَ فَأَخْطَأْتَ فَلَكَ حَسَنَةٌ •

٢٠ - عن عمرو بن العاص رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول :

« إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَأَجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ »

٢١ - وعن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال :

« جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ خَصِمَانِ يَخْتَصِمَانِ فَقَالَ لِي أَقْضِ بَيْنَهُمَا فَقُلْتُ يَا بَنِي وَأُمِّي أَنْتَ أَوْلَى بِذَلِكَ فَقَالَ أَقْضِي بَيْنَهُمَا فَقُلْتُ عَلَى مَاذَا قَالَ إِجْتَهِدْ فَإِنْ أَصَابْتَ فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِنْ لَمْ تُصِيبْ فَلَكَ حَسَنَةٌ •

(١٩) أخرجه الامام احمد في مسنده (الفتح الرباني ج ١٥ ص ٢٠٦ وأخرجه الطبراني في الكبير وأخرجه الهيثمي في الزوائد ج ٤ ص ١٩٥ وقال فيه من لم يعرفه •
(٢٠) أخرجه البخاري في الاعتصام حديث ٧٢٥٧ فتح الباري ، والترمذي حديث ١٢٢٦ •
ومسلم بشرح النووي في الاضية ج ١٢ ص ١٣ وأخرجه الطبراني في الاوسط والهيتمي في الزوائد وقال رجال احمد وهم رجال الصحيح • وابن ماجه حديث ٢٣١٤ والنسائي في القضاء ج ٨ ص ٢٢٤ وأخرجه البيهقي في آداب القاضي ج ١ ص ١١٨ كلهم عن عمرو بن العاص وأخرجه البيهقي ايضا عن ابي هريرة ومثلهم الدارالطلي ج ٢ ص ٢٠٣ ج ٤ •
(٢١) أخرجه الامام احمد في مسنده (الفتح الرباني ج ١٥ ص ٢٠٧ - والطبراني في الصغير والاوسط والهيتمي في الزوائد وقال رجال احمد رجال الصحيح • والدارالطلي في الاضية والاحكام ج ٤ ص ٢٠٣ •

قال في النهاية الاجتهاد هو بذل الوسع في طلب الامر وهو افعال من الجهد والطاقة والمراد به رد القضية التي تعرض للمعاكم من طريق القياس الى الكتاب والسنة كقول معاذ رضي الله عنه في الحديث المتقدم حينما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تقضي يوم بعثه الى اليمن قال : اقضي بما في كتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن في سنة رسول الله قال اجتهد لا آلو . قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري : الاجتهاد يتقدم الحكم اذا لا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتفاقا . لكن التقدير في قوله « اذا حكم » اذا اراد ان يحكم فعند ذلك يجتهد ، قال ويؤيده ان اهل الأصول قالوا : يجب على المجتهد ان يجلد النظر عند وقوع النازلة ، ولا يعتمد على ما تقدم له لامكان ان يظهر له خلاف غير .

الفصل الثالث - الحكم بالظاهر وتخفيف الخصوم

٢٢ - عن ام سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضِ عَلَيَّ نَعْوَى مَا أَسْمَعُ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِعَوِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ » .

٢٣ - عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« سَمِعَ جَلْبَةَ خَصْمٍ بِيَابِ حُجْرَتِهِ . فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ . فَقَالَ : إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ . وَأَنْتُمْ يَا بَنِي الْخَصْمِ ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَخْسِبُهُ أَنْهُ مَصَارِقٌ ، فَأَقْضِ لَهُ . فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِعَوِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ . فَلَْيَحْمِلْهَا أَوْ يَدْرَهَا » .

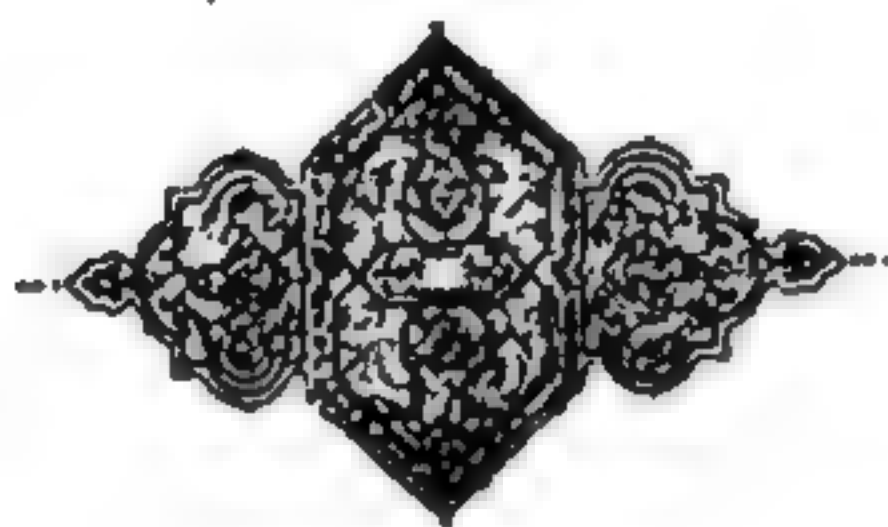
(٢٢) أخرجه البخاري في الأحكام حديث ٧١٦٩ فتح الباري ، ومسلم بشرح النووي . ج ١٢ ص ٤ ، وأبي داود في الأفضية حديث ٣٥٨٣ ، والحميد في مسنده ج ١ حديث ٢٩٦ ، وأخرجه مالك في موطأ ج ٢ ص ١٩٧ وأخرج ابن ماجه النصف الثاني من الحديث . حديث ٢٣١٨ . وأخرجه النسائي في آداب القضاء ج ٨ ص ٢٤٧ وأخرجه بلفظ البخاري الدارقطني في الأفضية والأحكام ج ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٤٠ وأخرجه الربيع بن حبيب في مسنده حديث (٥٨٨) .

(٢٣) أخرجه البخاري في المظالم فتح الباري . أخرجه مسلم في الأفضية شرح النووي ج ١٢ ص ٥ ، وأخرجه الامام احمد في مسنده نعو بلفظ (انكم تختصمون الي لعل بعضكم الحن بحجته من بعض : وانما افضي له بما يقول : فمن قضيت له بشيء من حق أخيه بقوله فانما قطع له قطعة من النار فلا ياخذها) .

٢٤ - وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ »

الحن بعجته - ابلغ واعلم وابين واعرف بها : قال النووي معناه : وقال النووي رحمه الله في شرحه على صحيح مسلم : معناه التنبيه على حالة البشرية وأن البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الأمور شيئاً إلا أن يطلعهم الله تعالى على شيء نحو ذلك وأنه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم وأنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر والله يتسولى السرائر فيحكم بالبينة وباليمين ونحو ذلك من الأحكام الظاهر مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك ولكنه إنما كلف الحكم بالظاهر وهذا نحو قوله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله . ثم قال : ولو شاء الله لأطلعهم على باطن أمر الخصمين فيحكم فيه بيقين نفسه من غير حاجة الى شهادة أو يمين ولكنه لما أمر الله أمته باتباعه والاقتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على بواطن الأمور ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره ليصح الاقتداء به وتطيب نفوس العباد للانقياد للأحكام الظاهرة من غير نظر الى الباطن والله أعلم .



(٢٤) أخرجه الترمذي حديث ١٣٣٩ ، والنسائي في آداب القضاء ج ٨ ص ٢٢٢ ، وأخرج منه ابن ماجه النصف الاول في حديث ٢٢١٧ ، وأخرجه بلفظ مسلم الدارقطني في الاضية والأحكام ج ٢ ص ٢٢٩ .

الفصل الرابع - آلد الحصام

٢٥ - وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم :

رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي مَوَارِيثَ لَهُمَا ، لَمْ تَكُنْ لَهُمَا بَيِّنَةٌ إِلَّا دَعْوَاهُمَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَذَكَرَ الْحَدِيثَ * ، فَبَكَى الرَّجُلَانِ وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : حَقِّي لَكَ ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا إِذَا فَعَلْتُمَا مَا فَعَلْتُمَا فَأِقْتَسِمَا وَتَوَخَّيَا الْحَقَّ ، ثُمَّ لِسْتَهُمَا ثُمَّ تَحَالَا .

٢٦ - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ » .

٢٧ - عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« مَنْ أَدْعَى مَالَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا ، وَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(٢٥) أخرجه أبو داود في الالضية حديث ٣٥٨٤ . وتفرد به .
(٢٦) الحديث السابق في رقم ٢٢ في هذا الكتاب .

(٢٦) أخرجه ابن ماجه في الأحكام حديث ٧٣٢٠ (بلفظ من أعان على خصومة بظلم لم يزل .. الخ) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (الفتح الرباني ج ١٥ ص ٢١٥ . والطبراني في الأوسط وهو جزء من حديث طويل أخرجه الهيثمي في الزوائد ج ٤ ص ٢٠١ وقال فيه السقطي ضحله ابن معين ولفه ابن حبان . وأخرجه الحاكم في مستدركه وصححه الذهبي بلفظ (من أعان على خصومة بغير حق كان في سخط الله .. الخ ج ٤ ص ٩٦ .

(٢٧) أخرجه مسلم في الإيمان باب (٢٧) حديث ١١٢ الطبعة الأولى بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي مطبعة عيسى الحلبي وهو جزء من حديث طويل . وأخرجه ابن ماجه في الأحكام حديث ٢٣١٩ .

قال الخطابي : قوله « استهما » معناه اقترعا ، والاستهام : الاقتراع ومنه قوله تعالى : (فساهم فكان من المدحضين) [الصفات : ١٤١] وفيه دليل على ان الصلح لا يصلح الا في الشيء المعلوم ، ولذلك [امرهما صلوات الله وسلامه عليه] بالتراضي في مقدار الحق ، ثم لم ينفع فيه بالتواخي حتى ضم اليه القرعة ، وذلك ان التواخي انما هو اكثر الراي وغالب الظن ، والقرعة نوع من البيينة فهي اقوى من التواخي ، ثم امرهما بعد ذلك بالتحلل ، ليكون تصادفهما عن تعين براءة ، واقتراحهما عن طيب نفس ورضى . قال الخطابي : وفيه دليل على ان التحلل انما يصح فيما كان معلوم المقدار غير مجهول الكمية .

٢٨ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِيمُ »

٢٩ - عن يعنى بن راشد ، قال : جلسنا لعبد الله بن عمر ، فخرج اليينا فجلس ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ ، وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ [عنه] ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَالِيَسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَدْغَةً * الْحَبَالُ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ ، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى بِمِثْلِهِ وَزَادَ « وَمَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ يَظْلِمُ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

(٢٨) أخرجه البخاري في الأحكام حديث ٧١٨٨ فتح الباري ج ١٢ ، أخرجه النسائي في الألفية ج ٨ ص ٢٤٨ والحاكم في مستدركة ج ٤ ص

(٢٩) أخرجه أبو داود في الألفية حديث ٢٥٩٧ ، والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة وزاد في روايته بعد (سخط الله قال : ومن مشى مع قوم يرى انه شاهد وليس بشاهد فهو شاهد زور ، ومن تكلم كاذبا كلف ان يعقد بين طرفي شجرة ، وسباب المسلم فسوق وقتاله كفر . أخرجه الهيثمي في الزوائد ج ٤ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ وقال أيضا فيه السقطي ضعفه ابن معين وولاه ابن حبان .

(*) ردغة : أي الوحل الشديد وجاء في تفسير ردغة الحبال : انها عصارة اهل النار .

الباب الرابع

الفصل الأول كراهة القضاء وهو غضبان

٣٠ - عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كتب أبي الى عبيد الله ابن أبي بكرة وهو قاض بسجستان :

« أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضَبَانُ . فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ »

٣١ - عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم . قال :

« مَنْ أُبْتِلِيَ بِالقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَقْضِيَنَّ وَهُوَ غَضَبَانٌ »

٣٢ - عن عروة بن محمد بن عطية بن سعد قال حدثني أبي عن جدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إِذَا أَسْتَشَاطَ السُّلْطَانُ تَسَلَّطَ الشَّيْطَانُ » .

٣٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال له اوصني قال :

« لَا تَغْضَبْ فَتَرُدَّ إِلَيْهِ مِرَارًا لَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ لَا تَغْضَبُ »

(٣٠) أخرجه البخاري في الأحكام حديث ٧١٥٨ فتح الباري . ومسلم في الأضية حديث ١٧١٧ . بتحقيق عبد الباقي وأبو داود وفي الأضية ٢٥٨٩ ، والترمذي في الأحكام حديث ١٣٣٤ ، والنسائي في القضاة ج ٨ ص ٢٣٧ ، وابن ماجه في الأحكام حديث ٢٣١٦ ، والامام احمد في مسنده الفتح الرباني ج ١٥ ص ٢١٣ ، ٢١٤ والبيهقي في آداب القاضي ج ١٠ ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، أخرجه الدارقطني في سننه الأضية والأحكام حديث ١٣ - والخميلي في مسنده حديث ٧٩٢ .

(٣١) أخرجه الطبراني في الكبير وأبو يعلى في مسنده ، والهيتمي في الزوائد ج ٤ ص ١٩٤ . وقال فيه عباد بن كثير متروك . لكن الأحاديث السابقة تؤيده .

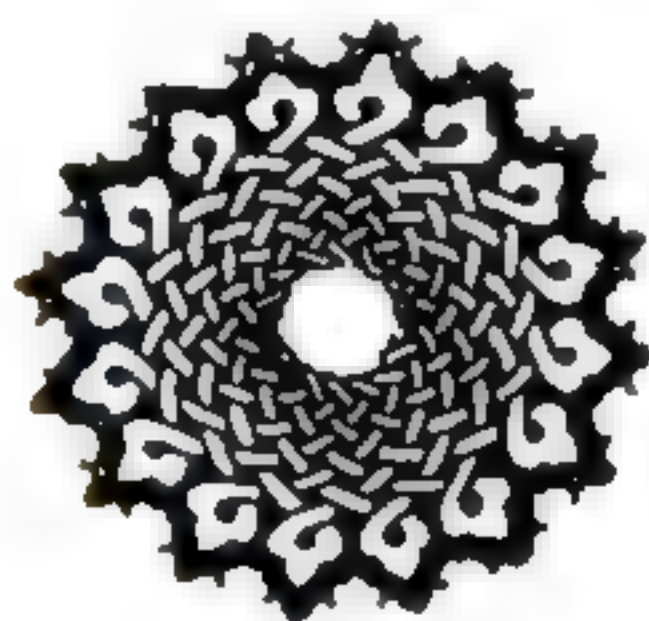
(٣٢) أخرجه الامام احمد في مسنده (الفتح الرباني ج ١٥/٢١٤ والطبراني في الكبير والهيتمي في الزوائد وقال فيه من لم يعرفه . وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بـ (صحيح) .

(٣٣) أخرجه البخاري في الأدب حديث ٦١١٦ الفتح الباري والبيهقي في آداب القاضي ج ١٠٥/١٠٥ .

لا تعكم : أي حاكم : وهو غضبان : لأن الغضب قد يفقد الصواب ويتجاوز بالحاكم إلى غير الحق . وعدهاء - الفقهاء بهذا المعنى إلى كل ما يحصل من التغيير للفكر كجوع وشبع مفرطين ، ومرض مؤلم ، وخوف مزعج ، وفرح شديد ، وغلبة نعاس ، وهم مضجر ، ومدافعة حدث ، وسائر ما يتعلق به القلب تعلقا يشغله عن استيفاء النظر : واقتصر ذكر الغضب لاستيلائه على النفس وصعوبة مقاومته . وهو بحسب حال الغاضب فمنهم من يفقده عقله فيكتب ويتكلم بغير هدى ومنهم من يسبب له الغضب مرض الأعصاب . الأمر الذي يؤديه إلى قتل من حوله .

والاعتداء عليهم . ولهذا حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم . لأن عواقب الغضب غير محمودة . والعبرة في قوله صلى الله عليه وسلم : ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب .

واعتبر الجمهور : كل ما شغل فكر القاضي عن التامل والتدبر حكمه حكم الغضب . وقالوا : لا يجوز للقاضي أن ينظر في القضايا أو يجلس إليها وهو في حالة من العطش والجوع المفرط والمرض المزعج ، وشدة النعاس والهم والغم والفرح والحزن . بل ومدافعة الأخبثين . أنظر ما قالوه الفقهاء في هذه المسألة في المغني ج ٩٠/٤٤ ، الكافي لابن قدامة ج ٢/٣ ، كشف القناع عن متن الأقناع ج ٦/٣١٦ والمبسوط ج ١٦/١ وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩/٩٤ . والعملية شرح العمدة ج ٤/٤٣٦ والمقنع ج ٢/٦١٠ . وفتح الباري باب ٧٦ .



الفصل الثاني - الحاكم العادل

« إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَعْلَمُوا بِالْعَدْلِ » .

٣٤ - عن زهير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إِنَّ الْمُسْلِمِينَ ، عِنْدَ اللَّهِ ، عَلَىٰ مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ . عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عِزٌّ وَجَلٌّ . وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ ؛ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَوْ » .

٣٥ - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَهُ عَلَىٰ مَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا » .

٣٦ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إِذَا جَلَسَ الْقَاضِي فِي مَكَانِهِ هَبَطَ عَلَيْهِ مَلَكَانِ يُسَكِّدَانِهِ وَيُوفِقَانِهِ وَيُزِيدَانِهِ مَالًا يَجْرُ » الحديث .

المقسطين : جمع مقسط . والاقساط والقسط بكسر القاف . هو العدل يقال أقسط ، أقساطا فهو مقسط . واستدل النووي رحمه الله في شرحه لمسلم . لذلك يقول الله تعالى : (واقسطوا أن الله يحب المقسطين) ثم قال : ويقال قسط يقسط بفتح الياء وكسر السين

(١) آية ٥٨ - النساء .

(٣٤) أخرجه مسلم في الأمانة حديث رقم ١٨٧٧ واللفظ له . وأخرجه النسائي في آداب القضاة ج ٨ ص ٢٧١ ، عن ابن عمرو والحميري في مسنده حديث ٥٨٨ بلفظ مسلم . عن ابن عمرو بن العاص وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٢/١٦٠ وأخرج في رواية أخرى (بلفظ : المقسطون في الدنيا على منابر من نورا يوم القيامة بين يدي الرحمن عز وجل بما أقسطوا في الدنيا . ج ٢ ص ٢٠٣ والبيهقي في سننه ج ١ ص ٨٧ - ٨٨ .

(٣٥) أخرجه البخاري في الأحكام حديث ٧١٤١ فتح الباري .

(٣٦) سبق تخريجه - ١٧ .

[المهمة] قسوطا وقسطا بفتح القاف فهو قاسط وهم قاسطون اذا جاروا قال تعالى : (واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) . ومن هذا بين لنا الفرق بين المقسطين والقاسطون ومعنى منابر وهي جمع منبر سمي به لارتفاعه : قال النووي قال القاضي يحتمل ان يكونوا على منابر حقيقية على ظاهر الحديث . ويحتمل ان يكون كناية عن المنازل الرفيعة قال النووي : الظاهر الاول ويكون متضمنا للمنازل الرفيعة فهم على منابر حقيقية ومنازلهم رفيعة واما قوله صلى الله عليه وسلم : عن يمين الرحمن فهو من احاديث الصفة وذكر النووي قول القاضي عياض : عن ذلك قال : المراد بكونهم عن اليمين الحالة الحسنة والمنزلة الرفيعة .

قال النووي واما قوله صلى الله عليه وسلم : يعملون في حكمهم واهلهم وما ولوا . فمعناه ان هذا الفضل انما هو لمن عدل فيما تقبله من خلافه او امانة او قضاء او حسبة او نظر على يتيم او صليقة . او وقف وفيما يلزمه من حقوق اهله او عياله ونحو ذلك والله اعلم .

الفصل الثالث - الحاكم الجائر والغير منصح

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » .

٣٧ - عن معقل بن يسار رضي الله عنه قال . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« مَا مِنْ وَالٍ يَلِينُ رَعِيَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتَ وَهُوَ غَاشٍ لَهُمْ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَهُ : يَا مَعْزُومُ عَبْدٌ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً فَلَمْ يَحْطَ بِنُصْحِهِ لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ » .

٣٨ - عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مبنياً هذا :

« اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ ، فَاشَقُّ عَلَيْهِ . وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا كَرَّفَقَ بِهِمْ فَارْفَقْ بِهِ » .

(*) آية ٤٤ - سورة المائدة .
(٣٧) أخرجه البخاري في الأحكام حديث ٧١٥٠ فتح الباري ج ١٣ وأخرج مسلم الرواية الاولى في الامارة ب ٥ ج ١٢ ص ٢١٤ وبنحو الرواية الاولى . مسلم بشرح النووي .
(٣٨) أخرجه مسلم في الامارة ج ١٢ ص ٢١٢ . بشرح النووي .

٣٩ - عن طريف أبي تميم قال « شهدت صفوان وجندبا واصحابه وهو يوصيهم فقالوا هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قال : »

« سَمِعْتُهُ يَقُولُ مِنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وذكر ابن حجر العسقلاني في تفسير هذه الآية : قال ابن بطال : مفهوم الآية أن من حكم بما أنزل الله استحق جزيل الأجر ، ثم قال ابن حجر : ودل الحديث على جواز منافسته فاقضى أن ذلك من أشرف الأعمال وأجل ما يتقرب به إلى الله .

قال ابن حجر في معنى حديث (ما من وال يلي رعية من المسلمين الخ . .) هذا وعيد شديد على أئمة الجور فمن ضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه إليه الطلب بمظالم العباد « يوم القيامة » فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة ومعنى « حرم عليه الجنة » أي أنفذ الله عليه الوعيد ولم يرض عنه المظالمون . ومعنى « فلم يعطها » ومعنى « وهو غاش » مقصود بالذكر يريد أن الله إنما ولاه على عباد له ليدبر لهم النصيحة لا يفشهم حتى يموت على ذلك ، فلم قلب القضية استحق أن يعاقب . قال النووي في شرح مسلم : وحاصله [يعني معنى الحديثين] أنه يحتمل على وجهين أحدهما أن يكون مستعلا لفشهم فتحرم عليه الجنة ويخلد في النار والثاني أنه لا يستعله فيمتنع من دخولها أول وهلة مع الفائزين وهو معنى قول صلى الله عليه وسلم في الرواية الثانية لم يدخل معهم الجنة أي وقت دخولهم بل يؤخر عنهم عقوبة له أما في النار وأما في الحساب وأما في غير ذلك وفي هذه الأحاديث وجوب النصيحة على الوالي لرعيته والاجتهاد في مصالحهم والنصيحة لهم في دينهم ودنياهم . قال (ومن شاق شقق الله عليه) وذكر ابن حجر العسقلاني في شرحه على البخاري قول ابن بطال : المشاققة في اللغة مشتقة من الشقاق وهو الخلاف . ومنه قوله تعالى :

« وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ ،

قال ابن حجر : والمراد بالحديث النهي عن القول القبيح في المؤمنين وكشف مساوئهم وعيوبهم وترك مخالفة سبيل المؤمنين ولزوم جماعتهم

(٣٩) أخرجه البخاري في الأحكام حديث ٧١٥٢ فتح الباري . ومسلم في الزهد .

والنهي عن ادخال المشقة عليهم بمعنى واحد قال النووي على مسلم . في معنى هذا الحديث . هذا من ابلغ الزواجر عن المشقة على الناس واعظم الحث على الرفق بهم وقد تظاهرت الاحاديث بهذا المعنى .
قال ابن حجر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم في سمع سمع الله به (من سمع) يعيوب الناس واذا دعاها اظهر الله عيوبه وسمعه المكروه . . .
وقيل المعنى من نسب الى نفسه عملا صالحا لم يفعله وادعى خيرا لم يصنعه فان الله يفضعه ويظهر كذبه وقيل معنى (سمع الله به) شهره او ملا اسماع الناس بسوء الثناء عليه في الدنيا او في القيامة بما ينطوي عليه من خبث السريرة .

الفصل الرابع

القضاء الثلاثة

٤٠ - عن عبد الله بن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ : وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ ، وَإِثْنَانِ فِي النَّارِ ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ » .

قال ابن القيم رحمه الله في هذا الحديث : معنى (جَارَ فِي الْحُكْمِ) اي مال من الحق وظلم عالما به متعمدا له (على جهل) حال من فاعل قضى ، اي قضى للناس جاهلا .

قال : والحديث دليل على انه لا ينجو من النار من القضاء الا من عرف الحق وعمل به ، والعملية العمل . فان من عرف الحق ولم يعمل فهو ومن حكم بجهل سواء في النار ، وظاهره ان من حكم بجهل وان وافق حكمه الحق فانه في النار ، لانه اطلقه وقال فقضى للناس على جهل فانه

(٤٠) أخرجه أبو داود في الاضية - حديث ٣٥٧٣ ، والترمذي في الاحكام حديث ١٣٢٢ ، وابن ماجه في الاحكام حديث ٢٣١٥ ، والحاكم في الاحكام ج ٤ ص ٩٠ وقال صحيح الاسناد وقال الذهبي : فيه ابن بكير القنوي منكر الحديث وقال له شاهد صحيح . وأخرجه الطبراني في الكبير بنحو حديث ١١٥٤/٢ ، وأخرجه البيهقي ج ١٠/١١٦ . وقال في آخر الحديث : اجتهد به فلم لا يهديه الى الحق . الخ وقال في المشكاة : حديث صحيح حديث ٣٧٣٥ .

يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه انه قضى على جهل ، وفيه التحذير من الحكم بجهل أو بخلال الحق مع معرفته به . قال الخطيب الشربيني : والقاضي الذي ينفذ حكمه هو الاول ، والثاني والثالث للاعتبار بحكمها انتهى .

قال أبو داود : هذا اصح شيء فيه يعني حديث ابن بريدة (القضاة ثلاثة) . قلت : وابن بريدة : هو عبد الله بن بريدة بن الحبيب الأسلمي أبو سهل المروزي قاضيها . ثقة من الثالثة مات سنة ١٠٥ وقيل ١١٥ وله مائة سنة / ع انظر التقريب ج ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

٤١ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما . قال اراده عثمان على القضاء فابى وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ ، قَاضِيَانِ فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ ، قَاضٍ قَضَى بَيْنَ الْحَقِّ وَهُوَ يَعْلَمُ فَهُوَ فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ قَضَى بَيْنَ الْحَقِّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَهُوَ فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ قَضَى بِالْحَقِّ وَهُوَ يَعْلَمُ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ » .



(٤١) أخرجه الطبراني في الكبير ج ٢ / حديث ١١٥٦ ، عن سليمان بن بريدة وهو شقيق عبد الله بن بريدة وأخيه الأكبر كان قاضيا لمروء قبل أخيه عبد الله وهو ثقة من الثالثة مات سنة خمس ومائة / د ت ق - انظر التقريب ج ١ / ٣٢١ . وأخرجه البيهقي في آداب القاضي ج ١ / ١١٧ .

الباب الخامس

الرشوة ، والغلول ، والهدية ، والاصلاح

فصل الرشوة :

٤٢ - عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال :
« لَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّائِي وَالْمُرْتَشِي » ،

٤٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
« لَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّائِي وَالْمُرْتَشِي
فِي الْحُكْمِ » .

٤٤ - عن ثوبان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« لَمَنْ اللَّهُ الرَّائِي وَالْمُرْتَشِي وَالَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا » ،
قال ابن منظور في لسان العرب : الرشوة والمرأشة : المعايبة ثم قال
والرشوة : الجعل وجمعها (رشا) بضم المهملة .

وقال ابن الأثير في النهاية : الرشوة والرشوة [بالفتح وبالكسر]
الوصلة الى الحاجة بالمصانعة . ثم قال : فالرائشي من يعي الذي يعينه
على الباطل . والمرتشى الآخذ . والرائشي : الذي يسعى بينهما يستزيد
لهذا أو ينتقص لهذا .

(٤٢) أخرجه الترمذي حديث ١٢٢٧ . وفي تعفة الأحول حديث ١٢٥٢ وقال هذا حديث
حسن صحيح . وأخرجه أبو داود حديث ٢٥٨٠ وأخرجه الحاكم في مستدركه ج ١/١٠٣/٤ وقال
حديث صحيح وأقره الذهبي . وأخرجه ابن ماجه حديث ٢٣١٢ وأخرجه البيهقي ج ١٠/١٢٩
وأخرجه في مشكاة المصابيح ج ٢/٢٧٥٣ وقال الألباني حديث صحيح وأخرجه الإمام أحمد
في مسنده القيم الرباني ج ١٥/٢١٢ أخرجه الطبراني في الصغير وقال في الجمع رجاله لقات .
(٤٣) أخرجه الترمذي حديث ١٢٢٦ وفي التعفة حديث ١٢٥١ والحاكم في المستدركه
ج ١/١٠٣/٤ وفي المشكاة حديث ج ١٥/٢١٢ . وذكره في الجمع ج ٤/١٩٩ .
(٤٤) أخرجه الحاكم في مستدركه ج ١/١٠٣/٤ وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ١٥/٢١٢ وقال
في المشكاة رواه أحمد البيهقي في شعب الإيمان عن ثوبان . وأزاد (والرائش) يعني الذي يمشي
بينهما . حديث ٢٧٥٥ . وأخرجه ٢٧٥٥ . وأخرجه البزار والطبراني في الكبير حديث ١٤١٥
ج ٢ وذكره في الجمع الزوائد ج ٤/١٩٨ .

وقال : في القاموس : الرشوة مثلثة المجعل جمع رشا ورشا [بضم المهملة وبكسرهما] ، ورشاه أعطاه إياها ، وارتشي أخذا .

قلت : والرشوة مرض خطير على بني الانسان وهي السرطان الذي اذا خالط جسما قضى عليه . والرشوة مفسدة للأخلاق ماخالطت عملا الا افسدته ولا نظاما الا قلبته ولا طريقا منيرا الا اظلمته ولا باطلا الا اعلته ولا حقا الا انزلته وغيرته . فما فشت في أمة الا حل الغش فيها محل الاخلاص والحيانة محل الأمانة . كم من السنة احرصتها وكم ضماير اوهنتها . حذر منها سبعانه وتعالى بقوله : « ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل » . وهذا نهى منه عز وجل بعده اكل المال بالباطل بالسعت بالطريق المظلم بالطريق الملعون كما تقدم في الحديث . ثم يقول تبارك وتعالى : (وتدلوا بها الى الحكام) وهنا أيضا نهى لك إياها المسلم ان تدفع مالك الى الحاكم تلتمس بذلك استمالته في الحكم . وتاكل مال غيرك من وجه غير شرعي فتعرض نفسك للطرد من رحمة الله وتاكل الحرام وانت تعلم انك بهذا العمل التحيث ظلمت واكلت باطلا بلا شك . والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « أي جسم نبت على السعت فالنار أولى به » وفي هذا العصر تطورت الرشوة بتطور حال الزمان ولم تقتصر على المالك فقط . بل صارت الآن ذات أقسام عدة منها ما هو بالمال كما تقدم ومنها بالهدايا كما سيأتي في فصل الهدايا . ومنها بالدعوات تأتي الى واقدم لك الضيافة الكبرى بذبح كم رأس من الغنم في البيت او في البستان الفلاني وأجي اليك فتقدم لي أكثر او أقل وما الى ذلك وهذه هي المرتبة الثانية بعد المال . والمرتبة الثالثة بالواسطة . أدفع فلان الفلاني صاحب المنصب الفلاني الى القاضي . اما بالتكلم معه او بالكتابة والواسطة هي الداء الثاني الذي لا علاج له . فكم آخرت من حقوق وكم قلمت . وكم رفعت وكم اخفضت . ولا حول ولا قوة الا بالله .

هذه الرشوة وبعض فروعها وطرقها التحيثة المهذرة للعقود والمعطلة للمصالح المساعدة على الاثم والعدوان انها فسخ للمروءة وقبرا للأمانة لا يقدم عليها الا خائن سافل دنيء مساوم في دينه ودنياه انها ترفع الحامل العاقل وتضع المجد العامل تقدم الجهلاء وتؤخر الأكفاء . كم من يتيم أحرمته وكم نفس غيرتها من الوجود الى اللعود قال تعالى : « ولا تحسبن الله غافلا عن ما يعمل الظالمون » .

فصل الغلول :

٤٥ - عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« مَنْ وَلِيَ عَلَى عَشْرَةِ فَحَكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَحَبُّوا أَوْ كَرِهُوا جِئِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولَةً يَدَّاهُ إِلَى مَنْقَعِهِ ، فَإِنْ حَكَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَمْ يَرْتَشِ فِي حُكْمِهِ وَلَمْ يَعْفُ فَكَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَوْمٌ لَا غِلَّ إِلَّا غِلُّهُ وَإِنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَارْتَشَى فِي حُكْمِهِ وَحَاسِبِي شُدَّتْ يَسَارُهُ إِلَى يَمِينِيهِ وَرَبِي يَدِي فِي جَهَنَّمَ فَلَمْ يَبْلُغْ قَعْرَهَا خَمْسَمِائَةِ عَامٍ » .

الغلول : قال ابن منظور : الغل : بالكسر : هو الفش والعداوة والضغن والمقد والحسد . والغلول : واحداها غل . يغل : غلولا : يغون وغللا : بكسر أوله : هو مجاوزة الحد والافراط .

وقال ابن الأثير في النهاية : وقد تكرر ذكر الغلول في الحديث وهو الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة ؛ وكان من خان في شيء خفية فقد غل وسمت غلولا لأن الأيدي فيها مغلولة . أي ممنوعة مجعول فيها غل ، وهو الحديد التي تجمع يد الأسير إلى عنقه

قلت : غل : بضم أوله هو طوق الحديد وهو ما يعرف اليوم بالكلبشة التي تقفل في يد أي متهم أو صاحب حد وهذا ليس قياسا على الغلول المذكور في الحديث . وإذا صارت بصيغة الماضي فهي الخيانة . غل الرجل غل القوم غلولا . أي خانهم خيانة كبرى وهو ظاهر الحديث . انظر ما جاء في الهدية .

فصل الهدية :

٤٦ - عن أبي أمامة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« مَنْ شَفَعَ لِأَحَدٍ شَفَاعَةً ، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا ، فَقَبِلَهَا ، فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّاءِ » .

(٤٥) أخرجه الحاكم في مستدركه ج ١٠٣/٤ .
(٤٦) أخرجه أبي داود في البيوع والاجلزة حديث ٢٥٤١ وفي المشكاة حديث ٣٧٥٧ وقال الألباني الحديث اسناده حسن .

٤٧ - عن أبي حميد الساعدي • قال • قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هَدَايَا الْأُمَرَاءُ غُلُولٌ »

٤٨ - عن أبي حميد الساعدي • قال : استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني أسد يقال له ابن اللثبية على صدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي • فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر • فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال :

« مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبْعُهُ فَيَأْتِي فَيَقُولُ : هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي . فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَنْظُرُ أَيُّهُمَا لَهُ أَمٌّ لَا ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ . إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رِغَاءٌ ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارِمْ أَوْ شِكَاءٌ تِكْمَرُ - ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عَفْرَتِي وَابْطِيئَهُ - أَلَا هَلْ بَلَغْتَ ؟ ثَلَاثًا » .

قلت والهدية ورد ذكرها في القرآن الكريم مما أخبر به سبحانه عن بلقيس في سورة النمل قولها « واني مرسل اليهم بهدية » يقين منها انه اذا كان من سلاطين الدنيا فانه سيقبل الهدية وان كان نبيا فانه لن يقبلها وبالفعل • لما وصلت هديتها الى سليمان عليه السلام وكانت الهدية لبنة من الذهب • جعلها عليه السلام تحت الدواب حيث تبول عليها وتروث • فصغر ذلك في عين رسول بلقيس • وعلمت انه نبي صحيح •

قال ابن منظور في لسان العرب : الهدية : جمعها هدايا وهداوي وهي لغة اهل المدينة •

قال النووي رحمه الله : وفي هذا الحديث بيان ان هدايا العمال حرام وغلول لانه خان في ولايته وامانته ولهذا ذكر الحديث في عقوبته وحمله ما اهدى اليه يوم القيامة كما ذكر مثله في الغال ، وقد بين صلى الله عليه وسلم في نفس الحديث السبب في تحريم الهدية عليه وانها بسبب الولاية بخلاف الهدية لغير العاقل •

قلت : والهدية هي مفتاح الرشوة مثل ما يكون الوضوء مفتاح للصلاة ومكمل لها ولا تقبل الا به • فالهدية مقياسا له •

(٤٧) أخرجه البخاري فتح الباري حديث ٧١٧٤ واللفظ له • ومسلم شرح النووي ج ٢١٩/١٢ كتاب الامارة • والبيهقي في اداب القاضي ج ١٠٨/١٢٨ •
(٤٨) أخرجه البيهقي ج ١٠٨/١٢٨ •

الفصل الرابع :

الاصلاح جائز بين المسلمين

٤٩ - من ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« الصَّلَحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ »

زاد احمد :

« إِلَّا صَلَحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا »

وزاد سليمان بن داود وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ »

٥٠ - من كعب بن مالك رضي الله عنه قال : تقاضى ابن ابي حنرد ديننا كان له عليه في عهد رسول الله في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما حتى كشف سجف حجرته فنادى كعب بن مالك فقال :

« يَا كَعْبُ فَقَالَ : لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ ، فَقَالَ كَعْبٌ : قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قُمْ فَأَقْضِهِ » .

قال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري : واجيب بان فيه [يعني هذا الحديث] الصلح فيما يتعلق بالدين ، وكأنه الحق به الصلح فيما يتعلق بالعين بطريق الاولى . قال ابن بطال : اتفق العلماء على انه ان صالح غريمه عن دارهم بدراهم اقل منها جاز اذا حل الاجل فاذا لم

(٤٩) أخرجه أبو داود في الاضية حديث ٢٥٩٤ ، واللفظ له ، وأخرجه الربيع بن حسين في مسنده حديث (٥٩٦) بلفظ (الصلح خير الأحكام) وفي لفظ آخر له (سيد الأحكام) وهو جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا وهو أمر جائز للمعاكم من الالم والجور . .
(٥٠) أخرجه البخاري في الصلح الباب الآخر حديث ٢٧١٠ الفتح الباري واللفظ له ، ومسلم في المساقاة باب استحباب الوضوع من الدين وأبو داود في الاضية حديث ٢٥٩٥ ، بنفس اللفظ ، والنسائي في الاضية ج ٢٤٤/٨ وابن ماجه في الصلحات حديث ٢٤٢٩ .

يحل الأجل لم يجز أن يعط عنه شيئا قبل أن يقبض مكانه وإن صالحه
بعد حلول الأجل من دراهم بدنانير أو من دنانير بدراهم جاز واشترط
القبض .

وقال الخطابي عن حديث أبو هريرة السابق : الصلح يجري بجري
المعاوضات ، ولذلك لا يجوز إلا فيما أوجب المال ، ولا يجوز في دعوى
القذف ولا على دعوى الزوجية ولا على مجهول ، ولا أن
يصالحه من دين له على مال نسيه . لأنه من باب الكاليء بالكاليء . إلى
قوله وقوله « المسلمون على شروطهم » فهذا في الشروط الجائزة في حق
الدين دون الشروط الفاسدة ، وهذا من باب ما أمر الله من الوفاء
بالعقود .

وقال : [ومعنى قوله أن ضع الشطر من دينك] فيه من الفقه أن
للقاضي أن يصلح بين الخصمين ، وأن الصلح إذا كان على وجه الخط
والوضع من الحق يجب تقدا ، وفيه ملازمة الغريم واقتضاء الحق منه في
المسجد . (الخطابي) .



القسم الثالث



القسم الثالث

الدعوى ، البينات ، الشهادات

الباب الأول : الدعوى

٥١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » .

وقوله (لو يعطى الناس بدعواهم) قال النووي وهذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع ففيه انه لا يقبل قول الانسان فيما يدعيه بمجرد دعواه بل يحتاج الى بينة أو تصديق المدعى عليه فان طلب يمين المدعى عليه فله ذلك . وقد بين صلى الله عليه وسلم . الحكمة في كونه لا يعطى بمجرد دعواه لانه لو كان اعطى بمجرد ادعى قوم دماء قوم واموالهم واستبيح ولا يمكن المدعى عليه ان يصون ماله ودمه واما المدعى فيمكنه صيانتهما بالبينة .

٥٢ - عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » .

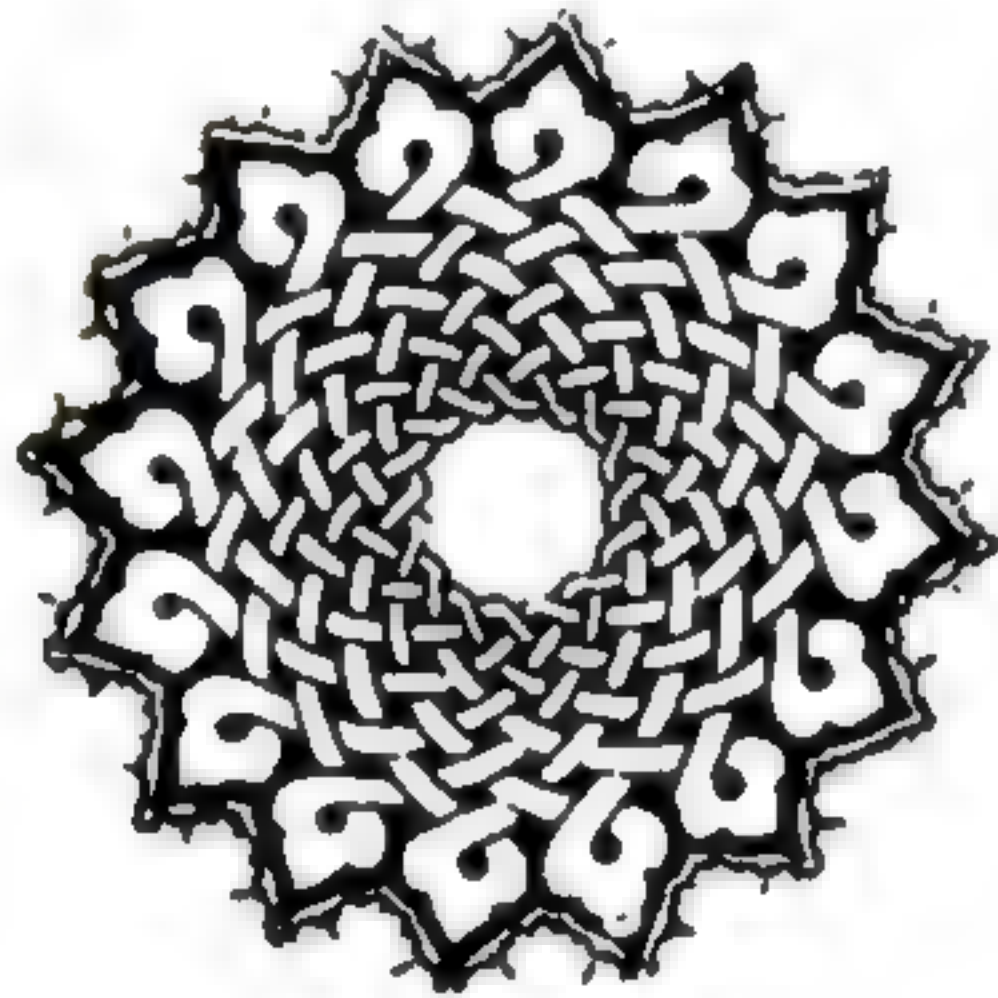
قال ابن حجر في الفتح : وقال العلماء الحكمة في ذلك [يعني الحديثين الماضيين] لان جانب المدعى ضعيف لانه يقول خلاف الظاهر

(٥١) أخرجه البخاري في التفسير حديث ٤٥٥٢ فتح الباري ، وسلم في الاضية الحديث الاول : ج ٢/١٢ نووي والبيهقي في الشهادات ج ١٠ ١٧٩ . وأخرجه الامام احمد في مسنده الفتح الرباني ج ٢١٥/١٥ والنسائي في باب عظة الحاكم على اليمين ج ٢٤٨/٨ .

(٥٢) أخرجه البخاري في الشهادات حديث ٢٦٦٨ فتح الباري ، وسلم في الاضية الحديث الثاني ج ٢/١٢ نووي وأبي داود في الاضية حديث ٣٦١٩ ، والترمذي في الأحكام حديث ٥٤٢٧ وابن ماجه حديث ٢٣٢١ والبيهقي في الشهادات ج ١٠ ١٧٩ ، والنسائي في ادب القضاة ٢٤٨/٨ ، واحمد في مسنده ج ١/٢٥٣ ، ٢٨٨ ، ٣٥١ ، ج ٢/٧٠ ، والفتح الرباني ج ١٥/٢١٦ ، ٢١٧ عن جابر وزاد (وقضى به على بالعراق) يعني اليمين على المدعى عليه .

فكلف بالحجة القوية وهي البينة لأنها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تلحق عنها
ضررا فيقوى بها ضعف المدعى ، وجانب المدعى عليه قوي لأن الأصل
فراغ ذمته فاكتمل منه باليمين وهي حجة ضعيفة .

لأن الخالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية
الحكمة .



الباب الثاني - البيّنات

الفصل الأول - وجوب سؤال الحاكم عن البيّنة :

٥٣ - عن الأشعث بن قيس قال : خاضعت ابن عم لي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بئر كانت لي في يده فبعدني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« بَيِّنَتُكَ أَنَّهَا يَشْرُكَ ، وَالْأَفْيَمِيَّةُ » .

المحدث . وعند البخاري :

« أَلَكْ بَيِّنَةٌ » الحديث .

٥٤ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم :

« الْمُدْعَى أَوْلَى بِالْبَيِّنَةِ » .

وقد عرف ابن القيم رحمه الله البيّنة في كتابه (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية فقال : (البيّنة) في الشرع اسم لما يبين الحق ويظهره ، وهي تارة تكون أربعة شهود ، وتارة ثلاثة ، بالنص في بيّنة المفسر . وتارة شاهدين وشاهد واحد وامرأة واحدة وتكول ويمينا ، أو خمسين يمينا ، وأربعة أيمان ، وتكون شاهد الحال في الصور التي ذكرناها وغيرها ، فقوله صلى الله عليه وسلم : « البيّنة على المدعي » أي عليه أن يظهر ما يبين صحة دعواه ، فإذا ظهر صلقه بطريقة من الطرق حكم له . انتهى كلامه .

وقال ابن حجر رحمه الله في الفتح « بأن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم « شاهدك » أي بينتك سواء كانت رجلين أو رجلا وامرأتين أو رجلا ويمين الطالب .

(٥٣) أخرجه الإمام أحمد واللفظة له انظر الفتح الرباني ج ١٥/٢١٦ . والبخاري في الشهادات حديثي ٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠ فتح الباري ، ومسلم في الإيمان ج ٢/١٥٨ نووي . وابن بطون حديث ٣٦٢١ في الاضية والترمذي في التفسير حديث ٢٩٩٩ . وابن ماجه في الأحكام حديث ٢٣٢٢ والطبراني في الصغير ج ١/٢٢٥ والبيهقي في السنن الكبرى ج ١٠/١٢٨ .
(٥٤) أخرجه الدارقطني في الاضية والأحكام حديث ٤٥ ج ٤/٢١٦ .

قلت : ولأن البينة إحدى حجتي للدعوى لا بد منها إلا إذا عدت
فاليمين من المدعى عليه . وفي الحديث الصحيح الآتي الايضاح الكامل .

٥٥ - عن علقمة بن وائل ، عن أبيه : قال :

« جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّ هَذَا قَدْ غَلَبَنِي عَلَى أَرْضِي لِي كَأَنَّهُ لَأَبْنِي . فَقَالَ الْكِنْدِيُّ : هِيَ أَرْضِي فِي يَدَيَّ أَرْزَعُهَا لِنَبِيِّ لَهَا فِيهَا حَقٌّ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْحَضْرَمِيُّ « أَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ « فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا » الحديث .

أقول هنا البينة أمر فاصل للدعوى لا قبول للدعوى إلا بها ولكن التساهل فيها من الحاكم أمر مغالف للشرع . ولا بد للقاضي استقصاء الحقائق في البينة وهذا مثال قضية نقص فيها استكمال الحقائق . حيث ادعى زيد أرض عمرو ، وكان عمرو قد جعل أرضه هذه بيد زيد لزراعتها والمحافظة عليها فقط . وغاب عمرو أكثر من ثلاثين عاما . فلما عاد عمرو من غيبته أراد أرضه فبغى عليها زيد فادعى عمرو فلم يجد البينة حيث كل السكان كانوا يرون زيد هو الذي يعيها وفيه من يعلم من كبار السن أنها لعمرو امتنعوا عن ذلك . فقال زيد أن هذا لا أعرفه أبدا وإن كان أنه عمرو كما يدعي فأنني أثبت أن أباه قد ذبح والده رميا بالرصاص وهرب فطلبت منه البينة فأثبت بشاهدين أن أبا عمرو ذبح جده لكن المعروف فيما بين السكان أن الذبح كان خطأ فقال عمرو لكن ذلك بطريق الخطأ أيها القاضي فقال له القاضي اسكت فقال عمرو أيها القاضي انني أناشدك بشرع الله وأمانتك التي أوتمنت عليها . اسأل الشهود هل القتل خطأ أم تعمدا . لكن القاضي لم يفعل ذلك بل اكتفى بأنه حصل القتل فقط . وكان تساهل القاضي رغبة منه بلا شك . وبهذا تكون القضية في صالح زيد ويكون القاضي بهذا الحكم قد أخطأ خطأ كبيرا لأنه دمج قضيتين معا . دون تمييز بل وذهب إلى الأخيرة وترك الأولى .

ولأنه كان من المفروض عليه عندما طلب البينة من عمرو فلم يجد . أن يكلف زيدا بأداء اليمين لعمرو أن ما ادعاء عمرو غير صحيح ،

(٥٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده انظر الفتح الرباني ج ٢١٥/١٥ وسلم في الايمان ج ١٥٨/٢ ، ١٥٩ نووي واللفظ له . وأخرجه الدارقطني في الاقضية والاحكام حيث ٢٦ ج ٢١١/٤

وان الأرض ملك زيد لا ملك عمرو ، وانها دخلت عليه بالوراثة
او بالشراء او بأي حجة صعيقة • لكنه اقبل ذلك واجره على الله •

الفصل الثاني - فيمن ليس له بينة :

٥٦ - من ابي موسى الأشعري رضي الله عنه :

« أَنْ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعْرًا ، أَوْ دَايَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . لَيْسَتْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا ، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ لَهُ قَبَعَتْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ فَتَسَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا » •

٥٧ - وعن ابي هريرة رضي الله عنه :

« أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَتَلَعٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لِمَنْ يَمِينُ مَا كَانَ أَحَبًّا ذَلِكَ أَوْ كَرِهًا » ، وَفِي آخَرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا كَرِهَ الْإِثْنَانِ الْيَمِينَ أَوْ اسْتَحَبَّاهَا فَلَيْسَتْهُمَا عَلَيْهِمَا » •

قال الخطابي : وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يدي الرجل فيتداعاه اثنان ويقيم كل واحد منهما بينة ، فقال أحمد بن حنبل وابن راهوية يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة صار له وكان الشافعي يقول به قديما ، ثم قال في الجديد فيه قولان أحدهما : يقضي به بينهما نصفين ، وبه قال أصعب الراي وسفيان الثوري •

والقول الآخر : يقرع بينهما وإيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضي له به •

(٥٦) أخرجه أبو داود في الاضية حديثي ٣٦١٣ ، ٣٦١٥ ، والنسائي في باب القضاء لمن لم تكن له بينة ج ٢٤٨/٨ وابن ماجه في الاحكام حديث ٢٣٣٠ والامام أحمد في مسنده الفتح الرباني ج ٢١٧/١٥ •

(٥٧) أخرجه أبو داود في الاضية حديثي ٣٦١٦ ، ٣٦١٧ ، وزاد النسائي (بينهما نصفين) وابن ماجه حديث ٢٣٤٦ ، وأخرج البخاري نحوه في الشهادات باب اذا تسارع قوم في اليمين وأخرجه الدارقطني في الاحكام حديث رقم ٢٧ أخرج الامام أحمد في مسنده اللفظين انظر الفتح الرباني ج ٢١٧/١٥ •

وقال مالك : لا أحكم به لواحد منهما إذا كان في يد غيرهما ، وحكي عنه أنه قال : هو لأعدلها شهدا وأشهرهما بالصلاح .

الفصل الثالث - المسارعة الى اليمين :

٥٨ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

« عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ فَاسْتَرْعَوْا ، فَأَمَرَ أَنْ يُسْتَهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَيُّهُمْ يَخْلِفُ » .

قال ابن حجر في الفتح وفي معنى هذا الحديث الذي جعله البخاري رضي الله عنه باب مستقل سماه (باب إذا تسارع قوم في اليمين) قال ابن حجر : أي حيث تجب عليهم جميعا بأيهم يبدأ (ومعنى أسرع) أي قبل الآخر . ثم قال ابن حجر هذا اللفظ أخرجه النسائي عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه « فأسرع الفريقان » وقد رواه أحمد عن عبد الله الززان شيخ شيخ البخاري فيه بلفظ « إذا أكره الاثنان على اليمين واستعياها فليستهما عليها » وأخرجه أبو نعيم في مسند ابن راهوية عن عبد الرزاق بمثل البخاري . إلى قوله قال الخطابي وغيره الاكراه هنا لا يراد به حقيقة لأن الانسان لا يكره على اليمين ، وإنما المعنى إذا توجهت اليمين على الاثنين وأرادا الحلف - سواء كانا كارهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاكراه ، أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاستعجاب - وتنازعا ايها يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة ، وهو المراد بقوله « فليستهما » أي فليقتربا .

وقيل صورة الاشتراك في اليمين أن يتنازع اثنان عينا ليست في يد واحد منها ولا بينة لواحد منهما فيقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة حلف واستعقها . قلت وهذا امتداد لما ذكرناه في معنى الأحاديث السابقة لهذا . حيث بعضها حجة لبعض ومكمل لبعض .

(٥٨) أخرجه البخاري في الشهادات وجعله باب مستقل لأهميته انظر فتح الباري حديث ٢٦٧٤ وفي الشرح ما يفني عن باقي التخريج . انظر تخريج السابقة .

الباب الثالث - الشهادة

الفصل الأول - تعريفها وتعريف أهلها :

قال تعالى :
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ
وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ .

والشهادة في مجمل اللفظة : الخبر بما شهد وعلم سواء كان مرئيا
أو مسموعا .

وحكمها له حالتان : الأولى التحمّل : وأهميته تثبت بالعقل
والمخواس الخمس .

فإذا لم يكن سليم المخواس والعقل لم يعلم بالصواب . والوجود حين
الاختلاف فلو لم يكن حاضرا من حين بدء المنازعات بين المتنازعين
والإمام . بجميع مدار فيها من مناقشات . ومعرفة أصل الشيء المتنازع
عليه في ملكيته وحالاته لم يكن متحملا .

الحالة الثانية : الأداء : وله ثلاثة شروط أولا : الحفظ : وبه يميز
الإنسان ويبقى عنده ما تحمله من الشهادة إلى حين تطلب منه لا يزيد
عليها ولا ينقص منها . وكما نعرف من علم الحديث أن من كان سيء
الحفظ . أحدث تقلبات سواء في السند أو النص وسمى حديثه ضعيفا
وسمى منكسا أو غير ذلك .

ثانيا : النطق : وهو التلفظ والقسورة على الأداء تماما وبصورة
واضحة .

ثالثا : اليقظة : وأساسها استيعابه لما صار أولا ولا يفقل عن أداء
ما يجب عليه أداءه .

وفي الشهود وصفاتهم وما يجب نحو ذلك قال صاحب بداية المجتهد
رحمه الله .

في الشهود ثلاثة أشياء في الصفة . والجنس . والعدد . فأما عدد
الصفات المعتبرة في قبول الشاهد بالجملة فهي خمسة : العدالة ،

(*) آية ١٢٥ سورة النساء .

والبلوغ • والاسلام والحرية ، ونفي التهمة • قلت وهذه الصفات لا تحتاج الى ايضاح اكثر من هذا لأنني لا أريد التوسع والكل منها له دليله من الكتاب والسنة والاجماع •

واما الجنس : فكما هو منصوص عليه • وينحصر في الرجال والنساء •

واما العدد : فكما نصت عليه الآيات البيّنات والأحاديث الشريفة واتفق عليه الجمهور من علماء المسلمين • وصارت ولا تزال تصير الأحكام وتجري بطبيعتها الشرعية الصحيحة وفق القواعد المشروعة •

ويجوز للقاضي ترهيب الشهود من شهادة الزور وافهام الشهود بما ورد فيها من الوعيد والعذاب لمركبها • لعل منهم من يكون مقدم عليها فيدعها اذا سمع الوعظ والارشاد • وقد حدث ذلك في محكمة من محاكم بلادنا وحينما علمت انه في صباح الغد سيتقدم فلان وفلان ليشهدا لفلان على أرض انها له • فاستأذنت خطيب الجامع وقدمت عنه الخطبة وجعلتها في الشهود وأحوالهم سواء كانوا صادقين أم كاذبين فلما صار ذلك ، وكان صاحب البينة قد أسمى في المحكمة شاهديه يوم الأربعاء واستعد باحضارهما يوم السبت • تغيب الشاهدان فبعث وراءهما القاضي فلما أتياه • تغلبا عن الشهادة بالكلية وقالوا يا شيخ هذا يريد أن يشهد على شيء لا نعلمه بحقيقته • فتركهما القاضي •

الفصل الثاني - فيمن لا تجوز شهادته :

لا تقبل شهادة الأخرس : الا اذا كان ممن تفهم اشارته ويعلم عله واستقامته وقال ابن المنذر ومالك والشافعي تقبل اذا فهمت اشارته لقيامها مقام نطقه في احكامه من طلاقة وتكاحة • ولا تقبل شهادة مخنث : وهو الذي يفعل الردي وكذلك النائعة ولا تقبل شهادة المغفل ولا المعروف بكثرة الغلط والنسيان قاله صاحب المقنع • ولا تقبل شهادة ملغم الحمر وعاق الوالدين والمعدود والذي سبق ان اقيم عليه حد شرعي •

ولا تقبل شهادة الفاسق سواء كان فسقه من جهة افعاله او اعتقاده لأن الله سبحانه قال : (واشهدوا ذوي عدل منكم) • فالعدالة هي أساس ثابت في الشاهد • ولا تجوز شهادة المفارق للجماعة ولا من عرف بتأخير الصلاة متعمدا •

ولا تقبل شهادة المغني : وهو الذي يغني ويضرب انواع الموسيقى
الماجنة سواء منها الوترية أو النحاسية أو غير ذلك . فالمغني هو من
اشد الناس هتك في الأعراض واشدهم لهوا بفنائه وآلاته . ومثله
الرقاص فهو شقيقه في المهنة . وكذلك الداعي الى مجالس اللهو والغناء
والرقص والمزمار والرباب وكل لهو .

ومثلهم لاعب النرد والشطرنج والحمام والزبال والقمام والمشعوذ
والمتمسخر . وهذا باتفاق العلماء . وقد بسطنا ذلك في كتاب (تعريم
النرد والشطرنج والملاهي) . للأجري رحمه الله .

ولا تجوز شهادة الأعمى الا في المسموعات فقط مثل النكاح
والصداق والطلاق ، والاقرار والرجعة . دون المراثيات . الا اذا كان
قد رأى ذلك قبل العمى . وكان ممن يعرفون بالمدالة والاستقامة
والضبط والحفظ . ولا تقبل شهادة البدوي على القروي . الا اذا كان
حاضراً على القضية . ولا تقبل شهادة خائن ولا خائنة . للأحاديث
الآتية .

٥٩ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال : رسول الله
صلى الله عليه وسلم :

« لَا تَجْزُوا شَهَادَةَ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ
وَلَا ذِي غَمْرٍ عَلَى أَخِيهِ » .

وفي لفظ له آخر :

« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ شَهَادَةَ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ
وَذِي الْغَمْرِ عَلَى أَخِيهِ ، وَرَدَّ شَهَادَةَ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ وَأَجَازَ
لِفِرْعِهِمْ » .

قال الخطابي : قال ابو عبيدة : لا نراه خص به الحيانة في أمانات
الناس دون ما فرض الله على عباده واثمتهم عليه . فانه قد سمي ذلك
كله أمانة فقال تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا
أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » .

(٥٩) أخرجهما ابو داود في الاضية حديثي ٣٦٠١ ، ٣٦٠٠ والترمذي في الشهادات حديث
٢٢٩٩ وابن ماجه في الأحكام حديث ٢٣٦٦ . والدارقطني في الاضية والأحكام حديث ١٤٣
ج ٢٤٣/٦ ، ٢٤٤ أخرجه الامام أحمد في مسنده الفتح الرباني ج ٢٢٠/١٥ باللفظين . وقال
ابن حجر اللفظ الآخر مسنده خوي . تلخيص المحرر ج ١٩٨/٤ . ولكنه ضعف الرواية الاولى .
(٦) آية ٢٧ سورة الانفال .

فمن ضيع شيئا مما أمر الله أو ركب شيئا مما نهاه عنه فليس يعدل
لأنه قد لزمه اسم الحياة .

وأما (ذو الفمر) : فهو الذي بينه وبين المشهود عليه عداوة ظاهرة
فرد شهادته للتهمة .

وقال الامام أبو حنيفة . شهادته على العدو مقبولة اذا كان عدلا .
(والقانع) السائل المستطعم واصل القنوع : السؤال ، ويقال : ان
القانع : المنقطع الى القوم تقدمتهم ، ويكون في حوائجهم كالأجير والوكيل
ونحوه . ومعنى رد هذه الشهادة : التهمة في جر النفع الى نفسه لأن
التابع لأهل البيت ينتفع بما يصير اليهم من نفع ، وكل من جر الى نفسه
بشهادة نفعاً فهي مردودة . كمن شهد لرجل على شراء دار وهو شقيقها ،
وكمن حكم له على رجل بدين وهو مفلس فشهد للمفلس على رجل بدين
ونحوه ومن رد شهادة القانع لأهل البيت - بسبب جر المنفعة - فقياس
قوله : أن يرد شهادة الزوج لزوجته ، لأن ما بهما من التهمة في جر
النفع أكثر وإلى هذا ذهب أبو حنيفة .

والحديث - أيضا - حجة على من أجاز شهادة الأب لابنه ، لأنه يجزى
به النفع لما جبل عليه من حبه والميل اليه ولأنه يملك عليه ماله ، وقد قال
عليه السلام لرجل « أنت ومالك لأبيك » ونهب شريح الى جوارها
وهو قول المزني وأبي ثور . وأحسبه قول داود انتهى كلامه .

٦٠ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ » .

قال الخطابي : يشبه أن يكون انما كره شهادة البدو لما فيهم من
الجفاء في الدين والجهالة بأحكام الشريعة ولأنهم في الغالب لا يضبطون
الشهادة على وجهها ولا يقيمونها على حقها لقصور علمهم عما يعيها
ويغيرها على جهتها . وقال مالك لا تجوز شهادة البدوي على القروي لأن
في الحضارة ما يغنيه عن البدوي .

الفصل الثالث - في موانع الشهادة :

قال ابن قدامة رحمه الله في المقنع : ويمكن قبول الشهادة خمسة
أشياء (الأولى) قرابة الولادة فلا تقبل شهادة والد لولده وان سفل

(٦٠) أخرجه أبو داود في الاضية حديث ٣٦٠٢ ، وابن ماجه في الأحكام حديث ٢٣٦٧ ولل
متنري ورجال أسناده احتج بهم مسلم في صحيحه والدارقطني في الاضية والأحكام ج ٢١٩/٤ .

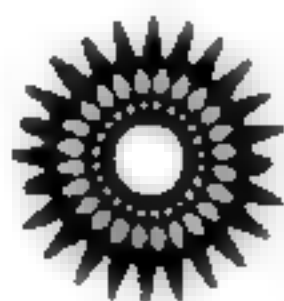
ولا ولد لوالده وان علا في اصح الروايات وعنه تقبل فيما لا يجر به
نفعا غالبا نحو ان يشهد أحدهما لصاحبه بعقد نكاح أو قذف . وعنه
تقبل شهادة الولد لوالده ولا تقبل شهادة الوالد لولده وتقبل شهادة
بعضهم على بعض في اصح الروايتين ولا تقبل شهادة أحد الزوجين
لصاحبه في إحدى الروايتين ولا تقبل شهادة السيد لعبده ولا العبد لسيد
وتقبل شهادة الاخ لأخيه وسائر الأقارب والصديق لصديقه والمولى
لمعتيقه .

(الثاني) ان يجر الى نفسه نفعا بشهادته كشهادة السيد لمكاتبه
والوارث لمورثه بالجرح قبل الانلعال والوصي للميت والوكيل لموكله بما
هو وكيل فيه والشريك لشريكه والغريب للمفلس بالمال واحد الشفيعين
بعضو الآخر عن شفيعته .

(الثالث) ان يدفع عن نفسه ضررا كشهادة العاقلة يجرح شهود
قتل الخطا والفرماء يجرح شهود الدين على المفلس والسيد يجرح من شهد
على مكاتبه أو عبده بدين والوصي يجرح الشاهد على الأيتام والشريك
يجرح الشاهد على شريكه وسائر من لا تقبل شهادته لانسان اذا شهد
يجرح الشاهد عليه .

(الرابع) العداوة كشهادة المقلوف على قاذفه والمقطوع عليه
الطريق على قاطعه والزوج بالزنا على امراته .

(الخامس) ان يشهد الفاسق بشهادة فترد ثم يتوب فيعيدها فانها
لا تقبل للتهمة ولو لم يشهد بها . عند الحاكم حتى صار عدلا قبلت ،
ولو شهد كافر أو صبي أو عبد فردت شهادتهم ثم اعادوها بعد زوال
الكفر والرق والصبي قبلت ، وان شهد لمكاتبه أو لمورثه يجرح قبل برئه
فردت ثم اعادها بعد عتق المكاتب وبرء الجرح ففي ردها وجهان ، وان
شهد الشفيع بعفو شريكه في الشفعة عنها فردت ثم عفا الشاهد عن شفيعته
واعاد تلك الشهادة لم تقبل ذكره القاضي ويحتمل ان تقبل . انتهى
كلامه .



الباب الرابع - اليمين

الفصل الأول - كيف تكون وما هي أنواعها ؟ :

٦١ - عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَيَقْتَطِعَ بِهَا مَالُ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَان »

قلت وهذه اليمين ورد لها ثلاثة أسماء في ثلاث روايات عن الرسول صلى الله عليه وسلم ففي هذه الرواية ورد (فاجر) وفي رواية أخرى عند البخاري عن ابن مسعود (يمين صبر) وفي الثالثة عن عبد الله بن عمرو عند البخاري وأحمد والنسائي « الكبائر الاشرار بالله » الى قوله (واليمين الغموس) وقد علل ذلك الخصاص رحمه الله في أدب القاضي فقال : اليمين ثلاثة : اليمين الغموس وهي التي تغمس صاحبها في المأثم والنار • ويمين الصبر : وهي : قولان أحدهما : ان الصبر هو المنع فكانه يمنع نفسه بهذه اليمين عن دخول الجنة والثاني : هو الحبس ومنه سميت المصبورة الى قوله : (فكانه بهذه اليمين يحبس نفسه على العذاب والعقاب • واما الفاجرة : فلأن بسبب هذه اليمين يصير الحالف فاجر • قلت ويجوز للقاضي ترهيب الحالف من اليمين ووعظه ورده للمشاورة والتأكد من صحة ما سيحلف عليه • وقد بين ابن قدامة في المقنع أنواع اليمين ونورد ما قاله لكمال (واليمين المشروعة هي اليمين بالله تعالى اسمه وان رأى الحاكم تغليظها بلفظ أو زمن أو مكان جاز ففي اللفظ يقول : والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور • واليهودي يقول : والله الذي أنزل التوراة على موسى وخلق له البحر ونجاه من فرعون وملاه • والنصراني : والله الذي أنزل الانجيل على عيسى وجعله يحي الموتى ويبرئ الأكمه والأبرص • والمجوس يقول : والذي خلقني وصورني ورزقني • والزمان يحلف بعد العصر أو بين الأذانين •

الفصل الثاني - موجبات اليمين :

٦٢ - عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « **الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ** » .

٦٣ - عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : « **مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا هُوَ فَاجِرٌ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَان** » .

ثم ذكر نحو حديث الأعمش . غير أنه قال : كانت بيني وبين رجل خصومة في بشر فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « **شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ** » .

قلت في هذا الحديث بيان وارشاد وتغويف ، فأما البيان فهو ما نقصده في هذا الكتاب وهو إيضاح وانتهاء الدعوى أما الاثبات بالشهود وأما باليمين من المدعى عليه . وسيأتي كلام العلماء في ذلك .

وما الارشاد والتغويف . فهو ارشاد المدعى والمدعى عليه إلى وجوب مراعاة حقوقهما وتحري الصدق في الدعوى وترهيبهما من اليمين الكاذبة وتخويفهما من غضب الله والمسارعة إلى ذلك وإيهما يأتي باليمين خصوصا إذا كانا ليس لأحد منهما بينة واستعدا بإداء اليمين معا .

وقد قال ابن حجر رحمه الله في معنى الحديث أعلاه ومعنى قوله « **شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ** » وحاصله أنه لا يلزم من التخصيص على الشيء نفيه عما عداه لكن مقتضى ما بعثه أن لا يقضي باليمين مع الشاهد الواحد إلا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين وجه للشافعية ، وصححه الحنابلة ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : « **قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِي الْحَقِّ بِشَاهِدَيْنِ فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ اخْذَ حَقَّهُ وَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ حَلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ** » .

(٦٢) أخرجه البيهقي واللفظ له في السنن الكبرى ج١٠/٢٥٢ وفي نصب الراية ج٤/٩٥ . وفي تلخيص الخبير حديث رقم ٢١٢٥ والدارقطني ج٤/٢١٨ والربيع في مسنده حديث (٥٩٢) .

(٦٣) أخرجه البخاري في الشهادات حديثي ٣٦٦٩ ، ٣٦٧٠ . ومسلم في الإيمان ج٢/١٥٨ نووي والترمذي في البيوع حديث ١٢٨٧ وأبي داود في الإيمان حديث ٣٢٤٣ وابن ماجه في الأحكام ٢٣٢٣ والسنن الكبرى ج١٠/٢٥٣ ، ١٧٨ والمستدرک للحاكم ج٤/٢٩٤ ، والصفح للطبراني ج١/٢٢٥ مجمع الزوائد ج٤/١٧٨ .

وقال أيضا : انما خص الشاهدين بالذكر لانه الأكثر والأغلب ، فالمعنى « شاهدك » أو ما يقوم مقامهما ، ولو لزم من ذلك رد الشاهد واليمين لكونه لم يذكر للزم . والشاهد والمرأتين لكونه لم يذكر فوضح التأويل المذكور والملجئ اليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهدين واليمين ، فدل على أن ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد . والمراد هو . أو ما يقوم مقامه .

الفصل الثالث - الحكم بالنكول :

يجوز الحكم بالنكول في الأموال قاله صاحب معين الحكام وقد قسمه الى قسمين فقال : يجوز القضاء بالنكول في باب الأموال ، ولا ترد اليمين الى المدعى . الى قوله لأن النكول دل على رجحان الكذب في انكاره ، لأنه لو كان صادقا في انكاره لأقدم على الحلف . الى قوله والنكول نوعان : حقيقة ، وحكما : أما حقيقة أن يقول المدعى عليه لأحلف . فالقاضي يقول له اني أعرض عليك اليمين ثلاث مرات . فان حلفت والا قضيت عليك بالمال . وأما النكول حكما : وهو أن يعرض القاضي اليمين عليه ثلاث مرات وسكت في كل مرة ولم يجبه يجعله ناكلا . لأنه امتنع من اليمين المستقة عليه .

قلت وموجب ماتقدم في الكلام على النكول هو ما رواه أصحاب السنن وسيأتي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو في حق الميسر الواجد الذي يجد المال لكنه يريد أن يتعب خصمه في المطالبات في اللواتر الحكومية كالذي . يقول لصاحبه اذهب واشكني في الحقوق المدنية انا ما أعطيك الا بعد الشكوى فاذا حصلت الشكوى قال ما عندي . كل ذلك منه تماطل وخداع وأعداء وحجج واهية ، استعق بموجبها النكول .

٦٤ - عن عمرو بن الشريد عن ابيه . عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لِي الْوَاجِدِ مَظْلَمٌ يَحِلُّ عَرَضُهُ وَعَقَابَتُهُ » .

قلت قال السيوطي رحمه الله في شرحه على سنن النسائي قال : قال النووي [رحمه الله] (لي الواجد) بفتح اللام وتشديد الياء : أي مظهره يقال لواء بدينه يلويه ليا واحدا لويا الى قوله و (الواجد) بالجيم

(٦٤) أخرجه أبو داود في الاضية حديث ٣٦٢٨ والنسائي في البيوع ج ٢/٣١٦ وابن ماجه في الصلوات حديث ٢٤٢٧ .

الموسر • (يعمل مرضه وعقوبته) قال النووي قال العلماء ويحل عرضه يقول ظلمني مطالبي • وعقوبته الحبس والتعزير • قلت ويؤيد ذلك ما رواه الربيع في مسئله عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مظل الفنى ظلم » وكذلك أخرجه النسائي • وغيره •

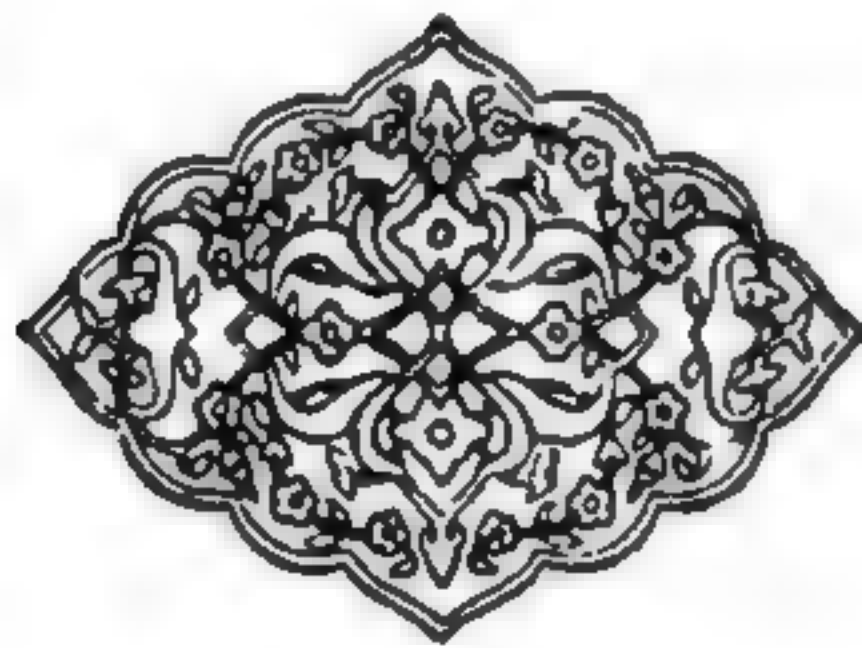
ويجوز للقاضي أن يحكم بالنكل على من دعاه الى حضور المجلس الشرعي فامتنع من حضوره سواء كان القاضي يريد ابلاغه بأمر شرعي أو دعوى مقلمة فيه • إلا اذا كان القاضي لا يريد تبليغه • بأي أمر أو ليس له دعوى ولا عليه دعوى • بل يريد القضاة حاجة دنيوية أو غيرها من الأمور الخاصة • فليس للقاضي عليه • نكل وموجب ذلك • ما رواه الحسن رضي الله عنه الآتي • وعموم قوله تعالى :

« وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ* » •

قال الماوردي رحمه الله في الآية دليل على أنه من دعي الى حاكم فعليه الاجابة ويجرح أن تأخر •

٦٥ - روي عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« مَنْ دُعِيَ إِلَى حَاكِمٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ فَلَمْ يَجِبْ فَهُوَ ظَالِمٌ لَا حَقَّ لَهُ » •



(٦٥) أخرجه البزار وأخرجه الطبراني : قاله في مجمع الزوائد ج ١/ ١٩٨ -

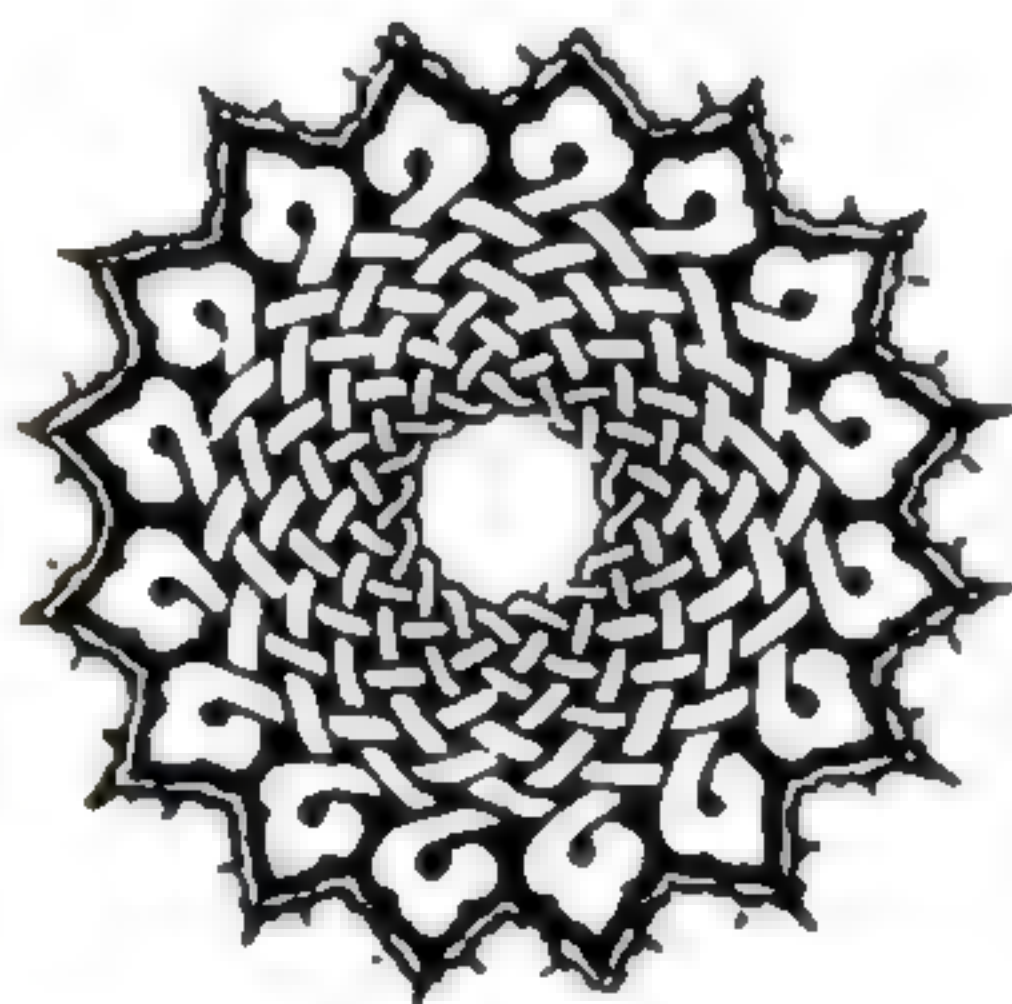
القسم الرابع



القسم الرابع - باب جامع في الأحكام

عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : ان من قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان المعلن جبار والبئر جبار والعجماء جرحها جبار - والعجماء البيهمة من الأنعام وغيرها - والجبار هو الهدر الذي لا يفرم . وقضى في الركاز الخمس وقضى ان تمر النخل لمن ابرها الا ان يشترط المبتاع وقضى ان مال المملوك لمن باعه الا ان يشترط المبتاع . وقضى ان الولد للفراش وللعاهر الحجر وقضى بالشفعة في الأرضين والدور . وقضى لحمل ابن مالك بميراثه عن امراته التي قتلها الاخرى ، وقضى في الجنين المقتول بغرامة عبد او أمة قال فوريثها بعلمها وبنوها وكان له من امراته كليهما ولد قال فقال ابو القاتلة المقضى عليه يارسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا اكل ولا صاح ولا استهل فمثل ذلك يظل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هذا من الكهان من أجل سجعه الذي سجع له قال : وقضى في الرحبة تكون في الطريق ثم يزيد اهلها فيها فقضى ان يترك للطريق منها سبع أذرع قال وكانت تلك الطريق تسمى المقيا . وقضى في النخلة او النخلتين او الثلاث فيختلفون في حقوق ذلك . فقضى ان في كل نخلة من اولئك مبلغ جريدها حيز لها . وقضى في شرب النخل من السبل ان الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء الى الكعبين ثم يرسل الماء الى الأسفل الذي يليه فكذلك تنقضي حوائط او يقى الماء . وقضى ان المرأة لا تعطى من مالها شيئا الا باذن زوجها . وقضى للجدتين من الميراث بالسلس بينهما بالسواء . وقضى ان من اعتق شركا في مملوك فعليه جواز عتقه ان كان له مال . وقضى ان لا ضرر ولا ضرار . وقضى انه ليس لعرق ظالم حق . وقضى بين اهل المدينة في النخل لا يمنع نفع بئر . وقضى بين اهل البادية ان لا يمنع فضل ماء ليصنع به فضل الكلا . وقضى في الدية الكبرى المغلظة ثلاثين بنت لبون وثلاثين حقة واربعين حقة وقضى في الدية الصغرى ثلاثة ابنة لبون وثلاثين حقة وعشرون ابنة مخاض وعشرين بنتي مخاض ذكور ثم غلت الابل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : وهانت الدراهم فقوم عمر رضي الله عنه ابل الدية ستة

الاف درهم حساب اوقية لكل بعير ثم غلت الابل وهانت الورق فزاد عمر
الفين حساب اوقيتين لكل بعير ثم غلت الابل وهانت الدراهم فاتمها عمر
رضي الله عنه اثني عشر الفا حساب ثلاث اواق لكل بعير قال فزاد ثلث
الدية في الشهر الحرام وثلاثا آخر في البلد الحرام قال فتعت دية الحرمين
عشرين الفا فكان يقال يؤخذ من اهل البادية من ماشيتهم ولا يكفون
الورق ويؤخذ من كل قوم مالهم فيه العدل من اموالهم (١) .



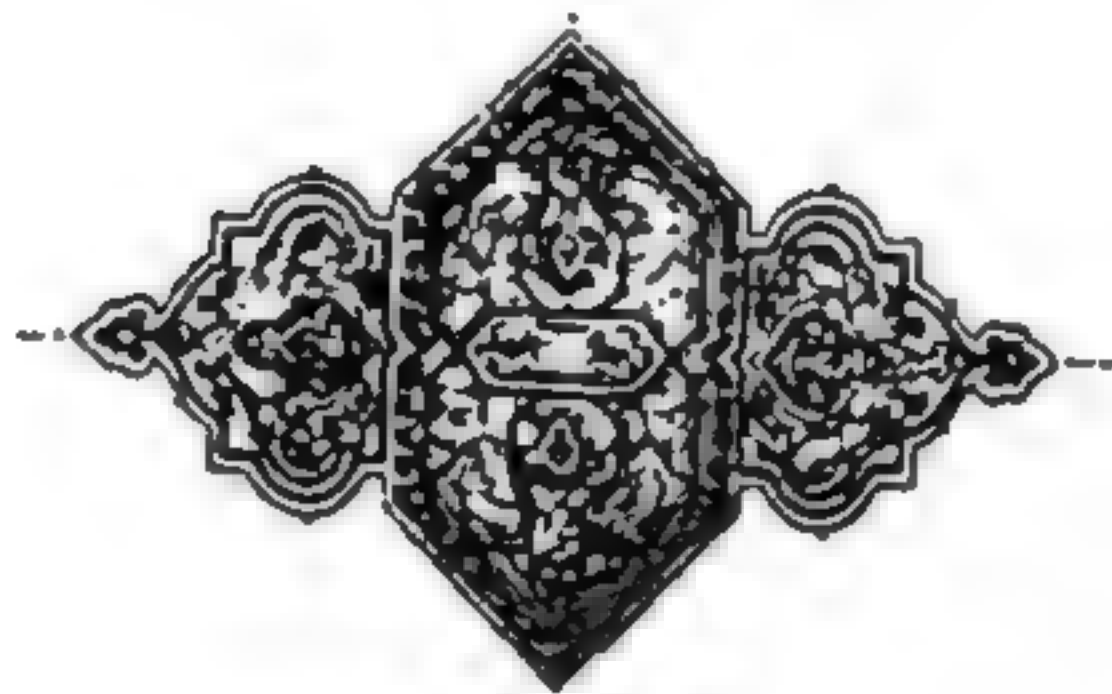
(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على مسند أبيه انظر الفتح الرباني
ج ٢١٨/١٥ . ٢١٩ والهيتمي في مجمع الزوائد ج ١/ ٢٠٣ . ٢٠٤ . ٢٠٥ وقال ابن ماجة أخرجه
طرفان منه وأخرج بعضه الربيع في مسنده كتاب القضاء .

قلت ومن قضائه صلى الله عليه وسلم أيضا : « الجار أحق بسقبه »
والسقب : الجوار • وفي لفظ آخر : « الجار أحق بشفيعته ، حتى يأخذ
أو يترك » (١) وقضى « بالشفعة في كل شرك يقسم » (٢) وقضى بأن
« كل امر لم يكن عليه أمرنا فهو رد » وفي لفظ آخر « من عمل عملا
ليس عليه أمرنا فهو رد » (٣) وقضى « أن للجار أن يضع خشبته على
جدار داره وإن كره » (٤) وقضى « أن الطريق الميتم سبع أذرع » (٥)
وقضى بـ « إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته بعينها ، فهو أحق بها من
الغرماء » (٦) وقضى « إذا مات الرجل وعليه دين إلى أجل ، وله دين إلى
أجل ، فالذي عليه حال ، والذي له أجل » (٧) وقضى « بالشفعة في كل
مال يقسم فإذا قسم ووقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة » (٨)
وقضى « ليس للقاتل من الميراث شيء » وفي لفظ آخر « ليس للقاتل
ميراث » (٩) وقضى « لا حمى إلا لله ولرسوله » (١٠) وقضى « أن لصاحب
الحق اليد واللسان » (١١) وقضى « في حريسة الجبيل ؟ » قال : « هي
ومثلها والنكال ، ليس في شيء من الماشية قطع إلا ما أواه المراح ، فبلغ
ثمن المجن ، ففيه قطع اليد ، ومالم يبلغ ثمن المجن ، ففيه غرامته
وجلادات نكال وقضى في الثمر المعلق : قال هو ومثله معه والنكال ،
وليس في شيء من الثمر المعلق إلا ما أواه الجرين* ، فما أخذ من الجرين
فبلغ ثمن المجن ، ففيه القطع ، ومالم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامته وجلادات

-
- (١) أخرجه البخاري والترمذي والدارقطني والطبراني وأبو يعلى والزيلعي •
(٢) أخرجه مسلم والدارقطني وغيرهم •
(٣) أخرجه الجماعة والإمام أحمد والدارقطني وغيرهم • وهو من جوامع الكلم ومن أكبر
قواعد الإسلام •
(٤) أخرجه الدارقطني •
(٥) أخرجه الجماعة والدارقطني وأحمد وغيرهم •
(٦) أخرجه الدارقطني •
(٧) أخرجه البخاري والنسائي والدارقطني ومالك في الموطأ •
(٨) أخرجه الدارقطني •
(٩) أخرجه البخاري وأحمد وأبو داود والدارقطني والنسائي والبيهقي •
(١٠) أخرجه البخاري ومسلم والدارقطني وغيرهم •

(*) الجرين : هو المروى حاليا بما يسمى الحوش وهو مغارج البيت • يضمه مع البيت
جدار (صور) واحد •

تكال ، وقضى فيما يوجد في الطريق الميتاء وفي القرية المسكونة « بتعريفه سنة فان جاء بأغيه فيدفع اليه ، والا فشانك به . فان جاء طالبها يوما من الدهر فادها اليه « وقضى فيما كان في الطريق غير الميتا والقرية غير المسكونة « ففيه الركاز الخمس ، وقضى فيما يوجد في ضالة الغنم بانها « طعام مأكول لك ، أو لأخيك أو للذئب « وقضى في ضالة الإبل يقوله : « مالك ولها ، معها سقاؤها وحذاؤها ، ولا يخاف عليها الذئب ، تاكل الكلا وترو الماء ، دعها حتى يأتي طالبها « (١١) « وقضى بيمين وشاهد « (١٢) وفي لفظ آخر : « قضى باليمين مع الشاهد « (١٣) . وبهذا اكتفي بما أوردت ذكره في هذا الموجز المتواضع ونسال الله تبارك وتعالى أن يشتنا جميعا أيها المسلمون . على دينه واتباع شرعه المطهر والتمسك به وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينتفع به وأن يديم علينا نعمة الاسلام وأن يجعلنا جميعا ممن اذا انعم شكر واذا ابتلي صبر واذا اذنب استغفر وأن يجعل خير أعمالنا خواتيمها وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد بن عبد الله وعلى آله وصعابته الأخيار والتابعين وتابع التابعين ومن سار على نهجهم وسلك مسلكهم الى يوم الدين .



(١١) أخرجه النسائي والحاكم وأبو داود وابن ماجه والدارقطني .

(١٢) أخرجه مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه .

(١٣) أخرجه الترمذي وأبي داود وابن ماجه .

الغزارة في العلم

آيات القرآن
الحديث النبوي
الآثار...

الاعلام

المراجع

موضوع الكتاب

فهرس الآيات القرآنية

| | |
|-----------|---|
| ١٠ : | انا انزلنا عليك الكتاب |
| ٤٩ : | ان الله يامرکم ان تؤدوا الامانات |
| ٩ : | فاحکم بينهم |
| ١٨ ، ١٠ : | فاقض ما انت قاض |
| ١٧ : | فان تنازعتم في شيء |
| ١٧ ، ١٠ : | فلا وربك لا يؤمنون |
| ١٠ : | فلما قضينا عليه الموت |
| ١٧ : | لتحكم بين الناس |
| ٦٧ : | واذا دعوا الى الله ورسوله |
| ٤٩ : | واقسطوا ان الله يحب المقسطين |
| ٤٩ : | واما القاسطون |
| ١٧ : | وان احکم بما انزل الله |
| ١٧ ، ٩ : | وان احکم بينهم |
| ٥٦ : | وتدلوا بها الى الحکام |
| ١٠ : | والسارق والسارقة |
| ١٠ : | وقضى ربك |
| ٥١ : | ومن يشاقق الرسول |
| ٥٦ : | ولا تاكلوا اموالکم بینکم |
| ٥٧ : | ولا تحسبن الله غافل |
| ٥٠ : | ومن لم يحکم بما انزل الله |
| ٩ : | ويستلونک عن الاهلة |
| ٩ : | ويستلونک عن ذالقرنین |
| ٩ : | ويستلونک عن الشهر الحرام |
| ٩ : | ويستلونک عن المحيض |
| ٧١ : | ياايها الذين آمنوا لاتخونوا الله ورسوله |
| ٦٩ : | ياايها الذين آمنوا كونوا |
| ١٧ : | يادادود انا جعلناک |

فهرس الأحاديث

| الصفحة | الحديث |
|----------------|-------------------------|
| ٤١ : | اجتهد فان أصبت فلك |
| ٣٦ : | أخضم أنت |
| ٣٦ : | إذا اجتهد الحاكم |
| ١٧ : | إذا تقاضي اليك |
| ٤١ : | إذا حكم الحاكم |
| ٤٧ : | إذا استشاط السلطان |
| ٤٩ ، ٣٩ : | إذا جلس القاضي |
| ٦٧ : | إذا كره الاثنان اليمين |
| ٤١ ، ١٧ : | أقض بينهما فقلت |
| ١٧ : | أقض فان أصبت |
| ٤١ ، ١٧ : | أقض بينهما يا عمر |
| ٦٧ ، ٦٦ : | ألك بينة |
| ٤٥ : | أما إذا قلتما ما فعلتما |
| ٤٣ : | أمرت أن أقاتل الناس |
| ٤٦ : | أن أبغض الرجال |
| ٧٢ : | أنت ومالك |
| ٣٥ : | أن الخصمين يقعدان |
| ٤٠ ، ٣٩ ، ٢٢ : | أن الله مع القاضي |
| ٣٣ : | أن الله سيهدي قلبك |
| ٤٩ : | أن المقسطين |
| ٤٣ ، ٤٢ : | أنكم تختصمون إلي |
| ٤٢ : | أنا أنا بشر |
| ٧٦ : | البينة على المدعي |
| ٦٥ : | بينتك أنها بترك |
| ٣٤ ، ٣٣ : | خلي ما يكفيك وولدك |

الصفحة

| | |
|-----------|------------------------------|
| ٧١ : | رد شهادة الخائن |
| ٧٦ : | شاهدك او يمينه |
| ٥٩ : | الصلح جائز |
| ٦٨ : | عرض على قوم اليمين |
| ٦٧ : | فقسمه النبي (ص) بينهما |
| ٣٥ : | قضى رسول الله (ص) ان الخصمين |
| ٦٣ : | قضى باليمين على المدعي عليه |
| ٥٢ ، ٥٣ : | القضاة ثلاثة |
| ٣٧ : | كان النبي (ص) لا يضيف |
| ٣٤ : | كيف تقضي اذا عرض |
| ٤٧ : | لا تغضب |
| ٤٩ : | لا حسد الا في اثنتين |
| ٧١ : | لا تجوز شهادة بدوي |
| ٧٢ : | لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة |
| ٤٧ : | لا يحكم أحد بين اثنتين |
| ٣٧ : | لا يضيفن ذو سلطان |
| ٢٢ : | لا يقضين حاكم |
| ٦٣ : | لو يعطى الناس بدعواهم |
| ٧٧ : | لي الواجد يعمل |
| ٤٨ : | ليس الشديد بالصرعة |
| ٥٠ : | اللهم من ولي من أمر أمتي |
| ٥٥ : | لعن رسول الله (ص) الراشي |
| ٥٨ : | ما بال العامل نبعثه |
| ٥٠ : | ما من وال يلي رعية |
| ٥٩ : | المسلمون على شروطهم |
| ٣٢ : | من ابتغى القضاء |
| ٤٧ ، ٣٦ : | من ادعى ما ليس له |

الصفحة

| | |
|-----------|-------------------------|
| ٣١ : | من جعل قاضيا |
| ٤٦ : | من حالة شفاعته دون |
| ٧٦ ، ٧٥ : | من حلف على يمين |
| ٤٦ : | من خاصم في باطل |
| ٧٨ : | من دعى الى حاكم |
| ٣٢ : | من سأل القضاء |
| ٥١ : | من سمع سمع الله به |
| ٥٧ : | من شفع لأحد |
| ٣٢ : | من طلب القضاء |
| ٥٧ : | من ولي على عشرة |
| ٣١ : | من ولي القضاء |
| ٣٦ : | نهانا رسول الله (ص) |
| ٣٧ : | نهى رسول الله (ص) أن |
| ٥٨ : | هنايا الأمراء غلول |
| ٢٧ : | ولا تساووه في المجلس |
| ٥٩ : | يا كعب فقال |
| ٣١ : | يأتي القاضي يوم القيامة |
| ٣٩ : | يد الله مع القاضي |

الآثار

| | |
|------|--------------|
| ٣٦ : | أخضم أنت |
| ٣٧ : | تحول عن داري |
| ٤٠ : | سو بين الناس |

فهرس الاعلام

| | |
|-------------------------------|-------------------|
| ٢٢ : | أبو بكر |
| ٥٧ ، ٥٦ ، ٤٤ : | ابن الأثير |
| ٥٩ ، ٥٢ ، ٥٠ : | ابن بطال |
| ٥٨ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٤٤ ، ٣٧ : | ابن حجر العسقلاني |
| ٧٥ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٥٩ : | |
| ٦٨ : | ابن راهويه |
| ٣٧ : | ابن دقيق العيد |
| ٣٤ : | ابن الصلاح |
| ٥٠ ، ٤١ : | ابن عباس |
| ٧٢ ، ٤٢ : | ابن قدامة |
| ٦٣ ، ٥٣ ، ٣٥ : | ابن القيم الجوزية |
| ٥٨ ، ٥٦ : | ابن منظور |
| ٦٨ : | أبو ثور |
| ٧٢ : | أبو حنيفة النعمان |
| ٦٨ : | أبو نعيم |
| ٥٩ : | أبي أمامة |
| ٤١ : | أبي أيوب الأنصاري |
| ٤٠ : | أبي حرب بن الأسود |
| ٥٨ : | أبي حميد الساعدي |
| ٣٤ : | أبي الطيب أبادي |
| ٣٤ : | أبي هريرة |
| ٤٠ : | أبي بن كعب |
| ٣٩ : | اسماعيل بن مسلم |
| ٣٥ : | أنس بن مالك |
| ٣٤ : | جابر بن زيد |
| ٧٧ ، ٣٩ : | الحسن بن علي |
| ٧٤ : | الخصاف |
| ٧١ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٠ ، ٤٧ : | الخطابي |

| | |
|----------------|------------------------|
| ٥٢ : | الحطيب الشرييني |
| ٣٢ : | زيد بن ارقم |
| ٤٠ : | زيد بن ثابت |
| ٤٩ : | السرخسي |
| ٥٠ : | زهير |
| ٥٩ : | سليمان بن ابي داود |
| ٧٦ : | السيوطي |
| ٧٥ ، ٣٦ : | الشافعي |
| ٣٢ : | شرح |
| ٤٠ : | الشعبي |
| ٣٩ : | الشوكاني |
| ٦٩ : | صاحب بداية المجتهد |
| ٧٦ : | صاحب معين الحكام |
| ٥٢ : | طريف ابي تميم |
| ٧٨ : | عبادة بن الصامت |
| ٤٨ : | عبد الرحمن بن ابي بكرة |
| ٦٨ : | عبد الرزاق |
| ٤١ ، ٢٢ : | عبد الله بن ابي اوفى |
| ٤٨ : | عبد الله بن ابي بكرة |
| ٥٣ : | عبد الله بن بريده |
| ٦٨ : | عبد الله الززان |
| ٣٨ : | عبد الله بن الزبير |
| ٤٦ ، ٤٣ : | عبد الله بن عمر |
| ٥٥ ، ٤٠ : | عبد الله بن عمرو |
| ٥٠ : | عبد الله بن مسعود |
| ٤٨ : | عروة بن محمد |
| ٤٣ : | عقبة بن عامر |
| ٥٦ : | علقمة بن وائل |
| ٣٩ ، ٣٦ ، ٣٢ : | علي بن ابي طالب |

| | |
|-------------------------------|---------------|
| ٤٠ ، ٧ : | عمر بن الخطاب |
| ٤٣ ، ١٧ : | عمرو بن العاص |
| ٥٣ : | عمرو بن شعيب |
| ٥١ ، ٤١ : | القاضي عياض |
| ٤٩ : | الكاساني |
| ٥٩ : | كعب بن مالك |
| ١٠ : | ماعرز |
| ٦٨ ، ٣٦ : | مالك بن انس |
| ٤٥ ، ٣٧ : | معاذ بن جبل |
| ٧٢ : | المزني |
| ٥١ : | معقل بن يسار |
| ٦٧ : | موسى الأشعري |
| ٦١ ، ٥٨ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٤٥ ، ٢٧ : | النووي |
| ٤٧ : | يحيى بن راشد |
| ٧٧ : | الماوردي |

النساء

| | |
|-------------------------|----------------|
| الصفحة | |
| ٤٦ ، ٤٣ ، ٤٠ ، ٣٥ ، ٩ : | ام سلمة |
| ٥٨ : | بلقيس ملكة سبا |
| ٤٦ ، ٣٤ : | عائشة |
| ٣٤ : | هند بنت عتبة |

المراجع

الاجتهاد

| | |
|-------------------------------------|--------------------------|
| الأحكام السلطانية للماوردي | تهذيب التهذيب |
| الأحكام السلطانية لأبي يعلى الحنبلي | جامع الترييد بن حبيب |
| الأحكام لابن قاسم | جامع الأصول |
| الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم | جامع الفوائد |
| الأحكام للسعدي | المرح والتعديل |
| آداب القاضي للماوردي | حلية الأولياء لأبي نعيم |
| آداب القاضي للخطاط | الرسالة للشافعي |
| الآداب الشرعية | زوائد ابن حبان |
| بداية المجتهد | سنن الترمذي |
| بلوغ المرام من أدلة الأحكام | سنن الدرامي |
| تاريخ قضاة الاندلس | سنن الدارقطني |
| تاريخ بغداد للخطيب | سنن أبي داود |
| تاج العروس للزبيدي | سنن النسائي |
| تعفة الأحوزي | سنن ابن ماجه |
| تفسير ابن كثير | السيرة النبوية |
| تفسير البغوي | صحيح البخاري |
| تفسير الطبري | صحيح مسلم |
| تفسير القرطبي | صحيح ابن حبان |
| تفسير مجاهد | صحيح ابن خزيمة |
| تفسير المنان | فتاوي ابن تيمية |
| تقريب التهذيب | فتح الباري |
| تلخيص الجبير | الفروع لابن مفلح الحنبلي |
| تلبيس ابليس | فيض القدير للمناري |
| التمهيد لابن عبد البر | في ظلال القرآن |
| تنوير الحوالك | القوانين الفقهية |

الكافي لابن قدامة
الكافي لابن عبد البر
كشف القناع
كنز العمال
لسان العرب
لسان الميزان
لسان الحكم
مجمع الزوائد
المبسوط للسرخسي
المعلّى لابن حزم
مسند الحميلي
مسند الامام أحمد

المستدرک للحاکم
مشكاة المصابيح
المصنف لعبد الرازق
معين الحكم
المغني لابن قدامة
المهذب في الفقه الشافعي
موطأ مالك
الموطأ بشرح الزرقاني
ميزان الاعتدال
نصب الراية للزيلعي
النهاية في غريب الحديث
نيل الأوطار للشوكاني

فهرس المواضيع

الصفحة

| | |
|----|--|
| ٥ | المقدمة |
| ٧ | تاريخ القضاء |
| ٨ | مصادر تاريخ القضاء |
| ٩ | أول قاض في الاسلام |
| ١٠ | معاني القضاء |
| ١١ | منهجي في التأليف |
| ١٥ | القسم الأول |
| ١٧ | الباب الأول - الفصل الأول |
| ١٨ | الفصل الثاني - القاضي |
| ١٩ | الباب الثاني - الفصل الأول : صفات القاضي الواجبة |
| ٢٠ | الفصل الثاني - صفاته المستحبة |
| ٢١ | الفصل الثالث - أدب القاضي |
| ٢٣ | الفصل الرابع - ما يجب على القاضي |
| ٢٥ | الباب الثالث |
| ٢٥ | الفصل الأول - سيرته في الأحكام |
| ٢٦ | الفصل الثاني - فيما يبلى به |
| ٢٦ | الفصل الثالث - سيرته مع الخصوم |
| ٣١ | القسم الثاني |
| ٣١ | الباب الأول - الفصل الأول : الترهيب من القضاء |

الصفحة

| | |
|----|--|
| ٣٣ | • • • • • الفصل الثاني طلب القضاء |
| ٣٣ | • • • • • الباب الثاني - الفصل الأول : كيف القضاء |
| ٣٤ | • • • • • الفصل الثاني - الحكم على الغائب |
| ٣٥ | • • • • • الفصل الثالث - مساواة الخصمين |
| ٣٩ | • • • • • الباب الثالث |
| ٣٩ | • • • • • الفصل الأول - الترغيب في القضاء |
| ٤١ | • • • • • الفصل الثاني - الاجتهاد |
| ٤٢ | • • • • • الفصل الثالث - الحكم بالظاهر وتخويف الخصوم |
| ٤٥ | • • • • • الفصل الرابع - الرد الخصام |
| ٤٧ | • • • • • الباب الرابع |
| ٤٧ | • • • • • الفصل الأول - كراهة القضاء وهو غضبان |
| ٤٩ | • • • • • الفصل الثاني - الحكم العادل |
| ٥١ | • • • • • الفصل الثالث - الحاكم الجائر |
| ٥٢ | • • • • • الفصل الرابع - القضاة الثلاثة |
| ٥٥ | • • • • • الباب الخامس |
| ٥٥ | • • • • • الفصل الأول - الرشوة |
| ٥٧ | • • • • • الفصل الثاني - الغلول |
| ٥٧ | • • • • • الفصل الثالث - الهدية |
| ٥٩ | • • • • • الفصل الرابع - الاصلاح |
| ٦١ | • • • • • القسم الثالث |
| ٦٣ | • • • • • الباب الأول - الدعاوي |

الصفحة

| | | |
|----|-----------|--------------------------------------|
| ٦٥ | • • • • • | الباب الثاني - الفصل الأول : البينات |
| ٦٧ | • • • • • | الفصل الثاني - فيمن ليس له بينة |
| ٦٩ | • • • • • | الباب الثالث - الشهادة |
| ٦٩ | • • • • • | الفصل الأول - تعريفها |
| ٧٠ | • • • • • | الفصل الثاني - فيمن لا تجوز شهادته |
| ٧٢ | • • • • • | الفصل الثالث - في موانع الشهادة |
| ٧٥ | • • • • • | الباب الرابع - اليمين |
| ٧٥ | • • • • • | الفصل الأول - كيف تكون ؟ |
| ٧٦ | • • • • • | الفصل الثاني - موجبات اليمين |
| ٧٧ | • • • • • | الفصل الثالث - الحكم بالنكول |
| ٧٩ | • • • • • | القسم الرابع |
| ٨١ | • • • • • | باب جامع في الأحكام |
| ٨٥ | • • • • • | الفهارس |

| الصفحة | السطر | الخطا | الصواب |
|--------|-------|-------------------|-------------------|
| ٨ | ٨ | الشبهة | الشبه |
| ٩ | ٢٤ | فضيت | قضيت |
| ١٧ | ٦ | ونضر | ونصر |
| ٢١ | ٣ | اناة | اناءة |
| ٢٥ | ١٢ | تركة | تركة |
| ٣١ | ٣ | القضاء | القضاء |
| ٣٣ | ٢ | كيف | كيفية |
| ٣٣ | ١٥ | احتجة | احتجت |
| ٣٤ | ١ | الرى | الرأي |
| ٥١ | ٥ | ابن ابن | ابن |
| ٥٣ | ٤ | فلا عتبار بحكمهما | فلا اعتبار بحكمها |
| ٥٥ | ١٠ | الرائشي | الرائش |
| ٥٥ | ١٤ | فالرائشي | فالرائش |
| ٥٥ | ١٥ | والرائشي | والرائش |
| ٥٦ | ٧ | أخرصتها | أخرستها |
| ٥٦ | ٨ | ضمائر | من ضمائر |
| ٥٦ | ٩ | بعده | بعدم |
| ٥٦ | ٢٠ | وأجي | وأتي |

| صفحة | سطر | خطا | صواب |
|------|-----|-------------|-------------|
| ٥٧ | ١٥ | وسمت | وسميت |
| ٦٣ | ١٠ | المدعى عليه | المدعى عليه |
| ٦٦ | ٢ | الحدث | الحدث |
| ٦٦ | ٢٨ | ما ادعاء | ما ادعاء |
| ٦٩ | ٢٠ | خمسة | خمسة |
| ٧٥ | ٢٦ | والمجوس | والمجوسي |
| ٧٦ | ٩ | فاختصما | فاختصمنا |
| ٧٧ | ٦ | مقامه | مقامهما |
| ٧٧ | ١٢ | لا حلف | لا أحلف |
| ٧٧ | ١٦ | المستقه | المستحقة |
| ٧٨ | ١ | يحمل | يحل |
| ٧٨ | ٩ | مطلبي | مطلني |
| ٨١ | ٢ | بغرامة | بغرة |
| ٨١ | ٢٤ | حلقه | خلفة |
| ٨٣ | ٦ | داره | جاره |

ملاحظة : الحديث رقم ٤٨ من ٥٨
أخرجه البخاري في الاحكام واللفظ له ومسلم في الامارة.

كتب المؤلف

صدر له
من تأليفه :

- ١ - المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية -
بلاد رجال الحجر •
- ٢ - المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية -
بلاد بارق •
- ٣ - القضاء والقضاة •
- ٤ - فصل المقال - في حكم الصلاة في النعال •

من تحقيقه :

- ١ - تعليم الصبيان للتوحيد - لشيخ الاسلام
المجدد محمد بن عبد الوهاب •
- ٢ - تحريم النرد والشطرنج - لشيخ الاسلام
ابن تيمية • معه محمد حسين عقيبى •
- ٣ - تحريم النرد والشطرنج والملاهي -
للأجري •

له تحت الطبع
من تأليفه :

- ١ - الأفهام بما ورد في صلة الأرحام •
- ٢ - ايضاح الحقيقة - في احكام الحقيقة
- ٣ - رسالة فيما يتعلق بالرشوة والهدية •

من تحقيقه :

- ٤ - درجات الصاعدين الى مقامات
الموحدين - للحفظي •
- ٥ - مجموع الرسائل العمروية - أربعون
رسالة لأكثر من ثلاثين من علماء السلف
الصالح •
- ٦ - فتح الرحمن بكشف ما تبس من
القرآن - لقاضي القضاة وشيخ
الاسلام - زكريا الانصاري •
- ٧ - غريب القرآن لابن الجوزي •
- ٨ - الفتح السماوي بتخريج احاديث
البيضاوي - لخاتمة المحققين •
عبد الرؤوف المناوي •